IEREK PRESS
Academic Research Community
BAHETH
Arabian Researchers Database
CrossMark
BAHETH Print ISSN:(2536 - 9946)
http://www.ierek.com/press

المجلة الدولية في:
العمـــارة والهندســـــة والتكنولوجيـــــا

DOI: 10.21625/baheth.v1i1.218

التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة الكبرى كمدينة متروبوليتان

أحمد محمد نصر مراد

مدرس مساعد بقسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الازهر

الكلمات الافتتاحية
التنمية المستدامة، التنمية الحضرية المستدامة،القاهرة الكبرى.

ملخص

برزت التنمية المستدامة كمفهوم في أوائل الثمانينات، تركيزا على القضايا البيئية العالمية. وحظيت المدن والتحضر باهتمام أقل من حركة التنمية المستدامة. وفي أوائل التسعينات، شدد إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية بشكل خاص على أهمية الاستدامة في السياق الحضري. ومنذ ذلك الوقت، أصبح المجتمع الدولي يعترف بنوع المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية والحاجة إلى إيجاد حلول لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وقد جعلت ضغوط النمو الحضري، التي أدت إلى غياب المساكن بأسعار معقولة، والافتقار إلى المناطق الخضراء والمفتوحة، والمشاكل الشديدة في مجال العمالة والنقل، من الصعب التفكير في كيفية اعتماد مبادئ الاستدامة في المناطق الحضرية الكبرى. وفي القاهرة الكبرى، كان هناك سياق حضاري فوضوي منذ أكثر من 35 عاما، تتعامل الحكومة الحضرية مع إدارة النمو الحضري باعتبارها حلول مجزأة. وكان غياب رؤية طويلة الأجل للنمو الحضري والتكامل بين السياسات الحضرية هو الحال دائما في صياغة سياسات التخطيط العمراني المصري. وقد ولدت هذه الحالة الفوضوية مشاكل حضرية معقدة، تتجلى في شكل نمو حضري واسع في الأراضي الزراعية، والتنقل اليومي من وإلى قلب المدينة، وزيادة معدل الاعتماد على السيارات الخاصة، وزيادة معدل تلوث الهواء والماء. وقد أهمل التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. لذا يركز هذا البحث على توفير المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في حالة القاهرة الفوضوية التي تشهد نموا حضريا سريعا من خلال بناء إطار مفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة للإقليم.

Since sustainable development emerged as a concept in the early 1980s, its focus has been on global environmental issues. Initially, cities and urbanization received less attention from the sustainable development movement. Then, in the early 1990s, the Istanbul Declaration on Human Settlements placed particular emphasis on the importance of sustainability within the urban context. Since that time, the international community has come to recognize the sort of problems experienced in urban areas and the need to find solutions to achieve sustainable urban development. The pressures of urban growth, leading to the absence of affordable housing, the lack of green and open areas, and severe employment and transportation problems,

have made it difficult to contemplate how the principles of sustainability might be adopted in large metropolitan areas. In Greater Cairo, a chaotic urban context has existed for over 35 years; the urban government handles urban growth management as piecemeal solutions. The absence of any long-term vision for urban growth and urban policies integration has always been the case in the Egyptian urban planning process formula. This chaotic situation has generated complex urban problems, manifested in the form of vast urban growth on agricultural land, daily commuting to the inner city, increased rate of private automobile dependency, and increased rate of air and water pollution. The socio-economic and environmental aspects of integration have been neglected although there is an urgent need for such an approach in chaotic Cairo. This research focuses on providing the main requirements for achieving sustainable urban development in the case of chaotic Cairo, which is experiencing rapid metropolitan growth, by the construction of a conceptual framework in the Greater Cairo Metropolitan.

1. مقدمة

تعد القاهرة، المركز السياسي للشرق الأوسط، نتج عنه تركز للسكان والأنشطة الاقتصادية والثروة والسلطة، أدى إلى مشاكل حضرية أسفرت عن عدة محاولات منذ عام 1960 لإدارة وإعادة تنظيم نمو القاهرة الكبرى ولإضفاء الطابع اللامركزي على السكان وأنشطته. ومنذ إطلاق أول سياسة حضرية في عام 1970، أعقبتها تحديثات في اعوام 1986، 1998 و2012، سعت تلك المخططات لحل المشاكل الحضرية لكن قرارات التنمية الحضرية التي اتخذت في هذا الشأن لم تراعي نتائج تلك القرارات بشأن الأجيال الحالية والمقبلة. وفيما يلي موجز لبعض المشاكل الحضرية للقاهرة الكبرى في ظل السياسات الحضرية الحالية: (1) تكاليف السكن بالمدن الجديدة بالنسبة للعاملين من الطبقة الدنيا والمتوسطة، فقد اجتذبت المضاربين بدلا من المقيمين **(Stewart, 1996)**. (2) تعاني منطقة القاهرة الكبرى من الازدحام وارتفاع فترات الانتظار بالعديد من التقاطعات الرئيسية للطرق. (3) أفادت الدراسات البيئية أن حوالي 900،000 من سكان القاهرة الكبرى، أي ما يقرب من 10٪ من مجموع السكان، يعانون من أمراض تنفسية بسبب الهواء التلوث **(Rodenbeck, 2000)**.(3)لا تستطيع الحكومات المحلية في القاهرة الكبرى معالجة تأثيرات النمو بطريقة فعالة ، حيث تركز مؤسسات التنمية الحضرية على تعزيز النمو الاقتصادي بدلا من دعم الجهود المحلية لمعالجة الآثار السلبية للنمو في القاهرة الكبرى حيث ينمو بسرعة متزايدة – بمناطق الأطراف، في ضواحي القاهرة الكبرى.

ان الحاجة الملحة لتوفير المتطلبات الحرجة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في حالة القاهرة الفوضوية لها ما يبررها من أجل الحفاظ على السياق الحضري الحالي لمراعاة الأجيال الحالية والمقبلة. ومن أجل تعزيز التنمية الحضرية المستدامة بالقاهرة الكبرى، يجب إجراء تغييرات جذرية لمعالجة حالة النمو الحضري السريع الكارثية في اقليم العاصمة، وهناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة لمعالجة هذه المشاكل. وبناء على ذلك، يقترح هذا البحث شروطا أساسية ومبادئ توجيهية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في سياق القاهرة الكبرى (إقليم العاصمة) على أساس نظريات التنمية الحضرية المستدامة بالأدبيات، ومراجعة للأمثلة البناءة من التجارب السابقة للمجتمعات المستدامة في جميع أنحاء العالم.

2. إشكالية البحث

أثرت سياسات التنمية الحضرية للقاهرة الكبرى على ما يمكن أن نسميه بالوضع الحضاري الفوضوي في القاهرة، والذي ولد مشاكل حضرية وبيئية معقدة. نتيجة لتناول إدارة النمو الحضري حلولا مجزأة، عن طريق تغير السياسة الحضرية للإقليم بشكل غير متناسق، يفتقر إلى استراتيجيات تنمية متكاملة، مما يثير عددا من المخاوف المتعلقة بمستقبل النمو الحضري للقاهرة الكبرى (إقليم العاصمة). وتكمن إشكالية البحث في توفير حلول لمواجهة النمو الحضري الهائل بطريقة تحافظ على حق الأجيال الحالية والمقبلة في العيش في مناطق حضرية صحية من خلال طرح سياسات تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية تكاملية تسعى لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

3. أسئلة البحث والأهداف الرئيسية

تكشف الأدبيات أن تفسير مفهوم الاستدامة يعتمد على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية لكل دولة. وتختلف ظروف المجتمعات المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للدراسة هو البحث في مفهوم التنمية الحضرية المستدامة من الناحية النظرية والممارسة وكيفية ارتباطها بالاستدامة المستقبلية للقاهرة الكبرى (إقليم العاصمة)، وبعد دراسة موجزة لأدبيات التنمية الحضرية المستدامة للمدن الميتروبوليتان، يتطلب تقسيم الموضوع إلى مجموعة من الأسئلة المحددة، وفقا لما يلي:(1) ما هي الاستدامة والتنمية الحضرية المستدامة من حيث المفهوم والأسس والمكونات؟ وعلاوة على ذلك، لماذا تعتبر الاستدامة مهمة للتنمية الحضرية؟ (2) ما هي الأدلة التجريبية على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية؟ بالإضافة إلى ذلك، كيف تساهم هذه الأمثلة في القاهرة الكبرى في محاولة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة؟ (3) لماذا يحتاج القاهرة الكبرى إلى تنمية حضرية مستدامة، وما هي القيود الحالية للتنمية الحضرية التي تحول دون تحقيق الاستدامة العالمية من أجل التنمية المستدامة؟ (4) كيف يمكن للقاهرة الكبرى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وما هي المتطلبات الأساسية لكي يتمكن من القيام بذلك؟ ومن أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة، تم تحديد اربعة أهداف:(1) تحديد المفاهيم النظرية للاستدامة والتنمية الحضرية المستدامة والمجتمعات المستدامة ضمن سياق البحث من أجل بناء قاعدة من متطلبات الاستدامة المتوقعة في السياق الحضري. (2) دلائل تطبيقية للمفهوم النظري للاستدامة على تحقيق إنجازات التنمية الحضرية المستدامة على المستوى الدولي. (3) تحليل السياق الحضري الحالي للقاهرة الكبرى من أجل تحديد المعوقات الحالية والمخاوف المتعلقة بالاستدامة الحضرية. (4) تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى.

4. التنمية المستدامة

تمثلت مهمة البحث الأولية في استعراض واسع النطاق للأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد أصبح واضحا أن للمفهوم تفسيرات ووجهات نظر مختلفة، قد تكون نتيجة الاختلاف في النطاق الجغرافي للدراسة (عالمي أو وطني أو محلي). لذا يختلف تعريف التنمية المستدامة وفقا للخلفية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد كشفت الكتابات التي تناقش أهداف التنمية المستدامة (**Bell and Morse, 2005**) أن هدف الاستدامة ليس مسألة الفوز أو الخسارة فيما يتعلق بالتنمية - وبعبارة أخرى، فإن الاستدامة ليست كلها أو لا شيء. ويتطلب التخطيط للاستدامة معرفة واضحة لكافة ابعادها وشمولية شركاء التنمية في اعداد الخطة. والأهم من ذلك أن صناع السياسات مطالبون بالبحث عن أدوات واستراتيجيات لتوجيه التقدم نحو نهج اقتصادي وإيكولوجي واجتماعي - ثقافي متكامل للتنمية الحضرية للمجتمعات المحلية. وتتطلب الاستدامة استراتيجية متعددة الأوجه تعمل فيها المصالح الاجتماعية - الاقتصادية في انسجام مع المصالح البيئية والثقافية. **Lynch (1981 pp: 35-37)**.

"the good city is one in which the continuity of this complex ecology is maintained while progressive change is permitted"

يؤكد **Lynch** أن التقدم والتنمية ممكنة دون تدمير للبيئة. ويعتبر بحث **Lynch** حجة وهدفا هاما في المقترحات المتعلقة بالاستراتيجية الحضرية المستدامة لمنطقة القاهرة الكبرى.

5. عناصر التنمية الحضرية المستدامة

"المدينة المستدامة هي المدينة التي يتم فيها تحقيق الإنجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وللمدينة المستدامة إمدادات دائمة من الموارد الطبيعية تعتمد عليها في التنمية. وتحافظ المدينة المستدامة على الامان الدائم من المخاطر البيئية التي تهدد إنجازات التنمية " **(Sustainable Cities Programme Habitat and UNEP, November 2000 p: 2)**.

5.1. اهتمامات الاستدامة الحضرية للمناطق الحضرية الكبرى (ميتروبوليتان)

"يمكن أن تحدث مبادرات إبداعية أكثر استدامة في بعض الأحيان في الدول النامية، بسبب الأزمات العاجلة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من السلطة المركزية تتسم بالديناميكية، وانعدام التقاليد البيروقراطية الراسخة".

5.1.1. التحضر

سيكون هذا القرن حضريا في طبيعته، حيث يعيش أكثر من 50 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية. وتشير تنبؤات الأمم المتحدة بحلول عام 2030 سيعيش أكثر من 60 في المائة من جميع السكان في المدن(**UNPD, 2014**)، أن عدد سكان العالم بحلول عام 2050 سيصل إلى أكثر من 10 مليارات نسمة، وأن 95٪ من هذا النمو المذهل يتركز

في العالم الأقل نموا، ويزداد عدد السكان الذين يعيشون في المدن بمعدل ضعف النمو السكاني الإجمالي. وتزداد المدن الميتروبوليتان البالغ عدد سكانها 10 ملايين أو أكثر **(UNPD, 2014)**. وعن التحولات التي شهدها سكان المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية خلال نصف القرن الماضي، وفرت المدن لها فرص العمالة والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية والمأوى. وتمثل المدن رابطة التجارة، والبوابة نحو العالم. كما تستهلك المدن أيضا ثلاثة أرباع الطاقة في العالم وتسبب ثلاثة أرباع التلوث العالمي **(Rogers, 1998)**.

5.1.2. فرص التنمية الحضرية المستدامة للمدن المتروبوليتان

كانت المدن لعدة قرون، مركزاً للابتكار والاكتشاف والثقافة والسعي من أجل التطور السياسي والاجتماعي. وستكون المدن هي المكان الرئيسي الذي تختبر فيه التنمية المستدامة الحقيقية حيث يعيش معظم الناس، ومراكز القوى، والمصادر الرئيسية للأضرار البيئية،ومن سمات النمو الحضري المرتبط بالمدن المتروبوليتان في كثير من الأحيان انتشار الامتدادات الخارجية غير المحدودة، والسكن المنخفض الكثافة والتنمية التجارية، وتجزئة تخطيط استعمالات الأراضي بين البلديات المتعددة. والاعتماد على السيارات الخاصة للنقل، والفصل بين انماط استخدامات الأراضي، والازدحام والأضرار البيئية، وتراجع الشعور بالمجتمع بين سكان المدينة **(Wheeler, 2004)**. وتمثل جميعها مشاكل تقف كتحديات أمام المجتمعات المستدامة التي يقصد منها أن تكون مكتفية ذاتيا، وأن توفر أماكن لائقة للعيش والعمل، واستهلاك منخفض للوقود، وخدمات عامة كافية.

ويمكن القول بأن النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية الكبرى (المتروبوليتان) يقود التوسع الحضري إلى البحث عن المزيد من الأراضي لتلبية الاحتياجات الحضرية المختلفة وهذا التوسع عادة ما يكون في شكل:(1) احتياجات الإسكان، لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الأسر واحتياجات العمل.(2) احتياجات النقل، إنشاء شبكة طرق للوصول للوظائف اليومية والاحتياجات التجارية.(3)الأنشطة الاجتماعية والتجارية ، لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.(4)تدهور البيئة الطبيعية والمبنية بسبب زيادة الأنشطة الاقتصادية التي تدفع النمو الحضري نحو التسارع **(Fishrman, 2002)**.

وعلى الرغم من المشاكل الحضرية التي تتحدى الاستدامة، فان المدن توفر فرصا للاستدامة، حيث يمكن أن تكون كفاءة استخدام الطاقة في المدن، أكبر مما هي عليه في التجمعات المنتشرة. ومن الممكن تقنيا الحصول على وسائل نقل جيدة بدون سيارات، ومجتمعات مدمجة ذات استخدامات مختلطة لتحسين الوصول ونوعية الحياة، وتشيد مباني ذات احتياجات منخفضة جدا للطاقة، وأماكن عامة امنه ومصممة جيدا، ومناظر طبيعية حضرية ومناطق خضراء. **(Rogers, 1998)**. ويأكد "**Rogers**" على أن "الحاجة إلى الاستجابة للمطالب الحالية دون المساس بمطالب الأجيال المقبلة تدفع بالفعل إلى اعتماد تكنولوجيا جديدة في مجالات البناء والنقل وإدارة المياه وإعادة تدوير الطاقة، وليس في أي مكان تنفيذ عمليات الاستدامة أكثر أهمية من داخل المدن".

وقد نمت أفكار مثل "النمو الذكي" في السنوات الأخيرة في أمريكا الشمالية، والتي تسعى إلى كبح النمو وتشكيله بطريقة تقلل من الاثار السلبية للامتدادات العمرانية، في حين أن السياسات الاوربية تحتوي على أفكار وحول لخلق مجتمعات مستدامة، تمثلت احداها بإعداد خطة طويلة الأجل للبنية التحتية وشبكات النقل الرئيسية التي تساهم في بناء مجتمعات مستدامة.

5.1.3. النظريات التخطيطية لاستدامة النمو بالمدينة الميتروبوليتان

إن أفكار وفلسفة " **Patrick Geddes** "، العالم الأسكتلندي، تتوافق مع النهج متعدد التخصصات لجهود الاستدامة الحالية. يكتب **Geddes**: " هذا هو العالم الأخضر، مع حيوانات قليلة نسبيا وصغيرة، جميعها تعتمد على الأوراق. فبالأوراق نعيش. بعض الناس لديهم أفكار غريبة أنهم يعيشون بالمال. وهم يعتقدون أن الطاقة تتولد عن طريق تداول القطع النقدية. في حين أن العالم هو أساسا مستعمرة أوراق واسعة، وتنمو على تشكيل التربة الورقية، وليس مجرد كتلة معدنية: ونحن لا نعيش من قبل عملاتنا، ولكن من خلال اكتمال حصادنا " 1888 **(Ballater Geddes Project, 2004)**.

ويؤكد **Geddes** على اعتمادنا على الطبيعة (الأوراق) التي توفر القوت، ويفصلها عن المخاوف الاقتصادية. ووفقا له، فإن البيئة الطبيعية تدعم كل المساعي الإنسانية، ويجب أن نعطيها الأولوية. ويحدد **Geddes**المشكلة التي تواجه القاهرة الكبرى، حيث يجب إعطاء الأولوية للعوامل البيئية حتى تزدهر العناصر الاقتصادية. ومن الأمثلة المبكرة الأخرى " **Garden City metropolitan development model** " لـ " **Ebenezer Howard's** "، عبارة عن مجموعة من المجتمعات المتصلة والمرتبطة بالمرور العابر تفصلها أحزمة خضراء. ويستخدم هذا المفهوم من قبل المدافعين عن التنمية الحديثة الموجهة نحو العبور (**Transit-Oriented Development**)[1] مثل " **Peter**

[1] **التنمية الموجهة العابرة** أو **التنمية الموجهة نحو العبور** هي نوع من التنمية الحضرية التي تكون بتطوير المساكن والمرافق التجارية

Calthorpe (1993)" الذي يعيد تعريف نماذج النمو الحضري والضواحي في أمريكا في كتابه " **The Next American Metropolis**: **Ecology, Community and the American Dream**"، والذي يصف عمله بالمبادئ التوجيهية للتنمية الموجهة نحو العبور. حيث تخطط المنطقة بدأ من النواة (محطة سكة حديد مركزية او محطة حافلات نقل)، تحاط بالتنمية ذات الكثافة السكانية العالية مع انتشار تدريجي منخفض للكثافة نحو الخارج. وعادة ما تكون أحياء التنمية الموجهة نحو العبور (**Transit-Oriented Development**) قطرها ربع إلى نصف ميل، وتمثل المسافات على نطاق المشاة.

وبحلول أواخر 1910 و1920، أصبح التخطيط الحضري أكثر واقعية وموجه كميا. حيث بدأت مبادرات التخطيط الحضري في بريطانيا وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وأدت الحاجة إلى إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب إلى إجراءات حكومية كبيره في إعادة تشكيل مدن العواصم (ميتروبوليتان) (**Whitehand and Carr, 2001**). ولعل أكثرها طموحا كانت خطة لندن البريطانية لعام 1944، مع حزامها الأخضر ومدنها الجديدة، استنادا إلى تصاميم " **Patrick Abercrombie'**". واعتماد خطة الـ " **Finger plan** " على طول خطوط النقل العابر في كوبنهاغن واستكهولم ذو صلة بالتخطيط المكاني المتروبوليتان (**Robson, 1973**). وشهدت التسعينيات إحياء الاهتمام بالتخطيط الإقليمي في أمريكا الشمالية، ولا سيما في "**Portland**" بأوريغون حيث تغيرت السياسات الإقليمية تغيرا شاملاً. وعلى غرار مثال "**Portland**"، وضعت الحكومات العديد من الأدوات المفيدة لتنسيق استخدامات الأراضي الحضرية والتخطيط للنقل في السنوات الأخيرة. ومع تدشين القرن الحادي والعشرين، قامت الحكومات المحلية بإدراج الاستدامة في خطط التخطيط الحضري مع التركيز على النقل والبيئة والحلول السكنية بأسعار معقولة (**Wheeler, 2000**). ومع ذلك، يبقى السؤال عما إذا كان النهج الشامل للتنمية المستدامة قابلا للتطبيق، وإذا كان كذلك، كيف سيتم تحقيقه الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مفهوم المدينة المستدامة.

5.1.4. مفهوم المدينة المستدامة

يصف **Haughton and Hunter** المدينة المستدامة بأنها "المدينة الذي يسعى الافراد والمؤسسات باستمرار إلى تحسين بيئاتها الطبيعية والمبنية والثقافية على المستويين المحلي والإقليمي" **(Haughton and Hunter 1994, p: 68)**. وقد عرف **Nijkamp & Opschoor** (1995) "المدينة المستدامة" بالمنطقة التي تحتفظ بالآثار السلبية الناجمة عن التفاعل بين البيئات الثلاثة المختلفة (المادية والاجتماعية والاقتصادية) ضمن شروط مرتبطة بالقدرة الاستيعابية الحضرية للمدينة " **(Camagni et al., 1998, p: 106)** . وقد عرفت **Nijkamp and Opschoor** (1998) الاستدامة الحضرية بأنها "تطور يضمن للسكان المحليين أن يحافظوا على مستوى مقبول وغير متدن من الرفاه، دون المساس بفرص السكان في المناطق المتاخمة". ويتضح، ان هناك ثلاثة بيئات مختلفة تتعايش في المدينة - البيئة الاقتصادية تبرر وجود المدينة من خلال مفهوم التكتلات الاقتصادية. والبيئة الاجتماعية، تقدم للمدينة العديد من وسائل الراحة الاجتماعية وتضمن فرص التنشئة الاجتماعية والوصول إلى الخدمات العامة. والبيئة المادية. وتتمثل في المنافع العامة كالمناطق الخضراء والمرافق الحضرية والبيئية والهواء النقي، والمكون الجيد للمدينة الذي يفضي إلى التفاعل الاجتماعي والمعيشة السلمية.

لذا يمكن القول بان "المدينة المستدامة هي المدينة التي يتم فيها تحقيق إنجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والجسدية، وللمدينة المستدامة إمدادات دائمة من الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها تنميتها، وتحتفظ المدينة المستدامة بالأمان الدائم من المخاطر البيئية التي قد تهدد إنجازات التنمية. (برنامج موئل المدن المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000 ص: 2).

5.1.5. سياسات التنمية الحضرية المستدامة للمناطق الحضرية الكبرى (ميتروبوليتان)

وفقا **Nijkamp & Breheny**، فإن اثنين من المجالات الرئيسية لسياسات التدخل قد تدفع المدينة نحو الاستدامة الحضرية - التكنولوجيا: خفض استخدام التكنولوجيات الملوثة (النقل الأقل تلوثا - الانشطة الأقل تلوثا) وبشكل عام من خلال استخدام أكثر كفاءة للطاقة تبقي القيود البيئية تحت السيطرة. وبذلك يصبح استبدال المدخلات هدفا قصير الأجل لسياسة الاستدامة الحضرية (**Nijkamp, 1996**). الشكل الحضري: وتنظيم الأنشطة في الفضاءات، قد يؤدي إلى الاستدامة الحضرية. كما في فكرة "المدينة المدمجة" المستهدفة للحد من طول الرحلة وبالتالي استخدام اقل من الطاقة. وعلى المدى الطويل، قد يصبح التغيير في الشكل الحضري هدفا لسياسة الاستدامة الحضرية، وفي الواقع، لا يمكن أن تتغير أنماط التنقل تغيرا جوهريا إلا في وجود تغيير في المواقع الحضرية وأنماط استخدامات الأراضي. **Nijkamp, (1996)**.

والخدمات وفرص العمل على مقربة من وسائل النقل العام. تقلل هذه التنمية من الاعتماد على السيارات والوقت الذي يحتاجه للتنقل، وتحمي البيئة ويمكن أن تخفف من الازدحام في المرور، فضلاً عن زيادة الفرص من خلال قرب وربط السكان بالوظائف والخدمات.

ومؤخرا تم الدفع بمجال ثالث يتعلق ب "نمط الحياة". ففي البلدان الغربية، نمط الحياة الحالي يمكن قياسه من نتيجة مجموعة من المؤشرات (زيادة نصيب الفرد من الدخل- وأسعار الطاقة- ارتفاع معدلات ملكية السيارات - كثافة الأجهزة الكهربائية لكل عائلة- السلوك الاجتماعي المشترك (التنقل العالي في أوقات الفراغ))، وقد تتأثر كل هذه العادات بسياسات الاستدامة الحضرية. وفي المدن الغير غربية، على العكس من ذلك، فيحدد انخفاض نصيب الفرد من الدخل - وتفاوتات الطبقة الاجتماعية المتباينة نمط حياة مختلفا، وهو ما قد يتأثر بزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والصرف الصحي. كل هذه الخدمات تسمح للناس بتغيير عاداتهم، ورفع مستوى معيشتهم، وتجنب السلوك الاجتماعي المدمر بيئيا (**Button, 1992**).

5.1.6. المجتمعات المستدامة

حاول مؤتمر قمة الأمم المتحدة للموئل الثاني لعام 1996 في اسطنبول التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن كيفية تطبيق جدول أعمال الاستدامة في التخطيط الحضري. ومنذ صدور جدول أعمال القرن 21 [2]، حدثت محاولات عديدة لتنفيذ التنمية المستدامة في الحكومة المحلية، كما في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويمكن العثور على تحول مفهوم المدينة المستدامة إلى واقع ملموس في الأدب، في كتاب **Wheeler's** "قارئ التنمية الحضرية المستدامة" (2004) وكتاب "التنمية المستدامة للتنمية الحضرية" (2004) الذي يعطي وصفا دقيقا لكيفية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، يرافقه أمثلة دولية لدراسات الحالات. في أوروبا، وتحديدا في انجلترا، وكذا تقرير **Lord Roger's**وتقرير **Egan** في شأن المبادئ توجيهية لما يجب أن تبدو علية المجتمعات المستدامة والسياسات اللازمة لتحقيقها. وفي أمريكا الشمالية، تعرف التنمية الحضرية المستدامة باسم "النمو الذكي" و "سبل العيش المستدامة". ويقترح مفهوم النمو الذكي مبادئ توجيهية لإدارة النمو الحضري من خلال خلق بدائل للحد من التنقل اليومي من خلال مفهوم التنمية الموجهة. وفي أوروبا، المصطلح يختلف ولكن السياق هو نفسه. فتعرف المجتمعات المستدامة من قبل **"Bristol Accord"** [3] أن المجتمعات المستدامة هي التي تلبي احتياجات متنوعة للمقيمين الحاليين والمستقبليين.(**ODPM, 2006**). كما حدد **Bristol Accord** عددا من الشروط المسبقة الرئيسية لتحقيق المجتمعات المستدامة في أوروبا، تمثلت في، النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، والدور الثقافي للمدن، والاستجابة لتحدي الفصل الاجتماعي، وضمان مبادئ التنمية المستدامة، والاعتراف بالمجتمعات المستدامة على مختلف المستويات المكانية: الإقليمية والمحلية (المدينة – الحي).

5.2. ابعاد التنمية الحضرية المستدامة لتخطيط المناطق الحضرية الكبرى (ميتروبوليتان)

للتنمية المستدامة عددا من الآثار على التخطيط الحضري. يمكن رؤيتها من خلال وثائق توافق الآراء الدولية كجدول أعمال القرن 21، وجدول أعمال الموئل (**the Habitat Agenda**)، *ولجنة التنمية المستدامة في المملكة المتحدة، ورابطة تخطيط المدن والبلاد*، وفيما بين الأكاديميين والمهنيين أيضا. وتمثل جوانب التخطيط الحضري الرئيسية التي لها علاقة قوية بالاستدامة في السياق الحضري (النمو الحضري، والنقل، والسكن، والمشاركة العامة، وتكامل السياسات، والتقييم والرصد) قضايا أساسية ينبغي مناقشتها فيما يتعلق بموقف القاهرة الكبرى. وتعتبر هذه الجوانب حاليا مشاكل ملحة في السياق الحضري العالمي. يسعى البحث إلى الاستفادة من التجارب الدولية في دراسة الآثار المترتبة على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة، لتحديد أكثر من نهج تجاه بناء المجتمعات المستدامة. حيث أن هذه الأمثلة الدولية للمجتمعات المستدامة هي أدلة إثباتية من أجل إظهار ودعم حجج للتنمية الحضرية المستدامة للتطبيق في العالم الحقيقي، وفي هذا الإطار تم تحديد مجموعة من المعايير لاختيار الأمثلة المناسبة وذات الصلة لدراسة حالة القاهرة الكبرى. وركزت معايير الأمثلة الدولية على جانبين مختلفين. الجانب الأول: مجموعة متنوعة من التجارب في سياقات اقتصادية مختلفة، على سبيل المثال، في مناطق من العالم المتقدم النمو مثل الولايات المتحدة وأوروبا وكندا، وفي العالم النامي مثل البرازيل. أما الجانب الثاني: يتعلق بالمقياس المكاني للحالات المختارة. وبما أن نهج البحث هو وضع إطار للتنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى، فمن المهم إظهار السياسات على المستويين الإقليمي والمحلي. ويعرض الجزء التالي ابعاد التنمية الحضرية الموجودة في الحالات الدولية التي تمارس التنمية الحضرية المستدامة واستخلاص الاستنتاجات بشأن الدروس المستفادة من التنمية الحضرية المستدامة.

5.2.1. النموذج التخطيطي لرؤى التنمية الحضرية المستدامة

أ. الرؤية

---

[2] هي خطة عمل غير ملزمة وطوعية تنفذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. مجموعة من التدابير والتعليمات الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 لتنفيذ اتفاقية ريو دي جانيرو.

[3] اتفق عليه في اجتماع وزاري غير رسمي للاتحاد الأوروبي في ديسمبر / كانون الأول 2005، بشأن التنمية الحضرية المستدامة وارتباطها بالسياسات الحكومية لدول الاتحاد الاوربي.

تبدأ التنمية الحضرية المستدامة بوضع عدد من الاستراتيجيات والسياسات لتحقيق النتائج في المستقبل. وتبدأ استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة برؤى سياسية تشمل كافة شركاء التنمية في كل من العالمين المتقدم والنامي. ولعل الغرض يختلف في كلا المجالين. فعلى سبيل المثال، في العالم النامي، قد تكون مصممة خصيصا للأغراض السياسية، في حين أنها قد تبدأ في العالم المتقدم بقضية سياسية ولكنها تنتهي باستراتيجيات وسياسات ملموسة. أما الاستثناءات في العالم النامي، حيث تتحول الرؤية السياسية إلى استراتيجية ممكنة، كما هو الحال في **Curitiba** (البرازيل) و**Bogotá** (كولومبيا).

نماذج لرؤى التنمية المستدامة

Curitiba[4]، البرازيل "عندما تقبل المدينة ان تكون ولاية لها نوعية حياة، وعندما تحترم الناس الذين يعيشون فيها، وعندما تحترم البيئة، وعندما تستعد للأجيال القادمة، حينها تتقاسم الناس المسؤولية عن تلك الولاية، وهذه القضية المشتركة هي الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك الحلم الجماعي ". العمدة السابق" **Jaime Lemer** "**Curitiba**، البرازيل.

Greater Vancouver ، كندا "أهدافنا هي خلق إطار وخطة عمل لـ فانكوفر الكبرى على أساس مفهوم الاستدامة التي تشمل الازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع وسلامة البيئة". (**Greater Vancouver Regional District**، 2006).

Portland" Oregon "، الولايات المتحدة "لقد أنشأنا شعبة الرقابة على الإنترنت لأن من الأهمية بمكان أن نتقدم، كمجتمع، بمبادئ الاستدامة لتعزيز نوعية حياتنا. إن الاستدامة مرادفة لدمج البيئة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية. والاستدامة تعني التفكير في سلوكنا في سياق أكبر والاعتراف بأن خياراتنا لها تأثير عميق على مستقبلنا، يرجى الانضمام إلينا في العمل من أجل مستقبل أفضل، وأفضل الآن ". رسالة من المفوض**Dan Saltzman** .

London، إنجلترا إن تفكيرنا في صنع القرار سيكونان على المدى الطويل، نحو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وهذا يعني ضمان أن الطرق التي نعيش بها، والعمل والترفيه لن يتداخلا مع القدرة الطبيعية الكامنة في الحفاظ على الحياة. وسوف نحقق ذلك من خلال تحمل المسؤولية نحو الآثار الإقليمية والعالمية للحياة المدينة. وسيتم استخدام الموارد بكفاءة ونزاهة وحماية البيئة الطبيعية والمبنية. "سيكون لدينا مدينة مزدهرة وحيوية وصحية. لجنة لندن المستدامة[5].

ب. النموذج التخطيطي

يستخدم التخطيط الشامل المنطقي (**rational comprehensive planning**) في بناء الاستراتيجيات من أعلى إلى أسفل، شاملاً تحليل الحالات، وتحديد الأهداف، وتحديد العقبات التي تعترض التنمية، وتوفير الحلول البديلة، وتقييم الحلول، نحو النهج المفضل، والتنفيذ والتقييم والرصد (**Hoch et al., 2000 p: 23**). وهذا التخطيط له العديد من المزايا مثل توفير طريقة واضحة لصياغة الاستراتيجيات والسياسات والاستخدام المباشر للمؤشرات. ويضع **Wheeler (2004)** عددا من العيوب المتعلقة بهذا النموذج. اولا: هو أن المخططين يقررون السياسة العامة، بدلا من السماح للجمهور بصياغة السياسات. وثانيا: الاعتماد على التحليلات الكمية بدلا من أن تأخذ في الاعتبار التحليلات النوعية للقضايا الملموسة بشأن البيئة الحضرية. والرد على أوجه القصور في هذا النموذج تتمثل في النماذج التي كانت قائمة منذ أواخر الستينات مثل التخطيط التشاركي والتواصلي (**participatory and communicative planning**) الذي يتناول المشاركة العامة بشكل مباشر. فالتخطيط التشاركي ينطوي ببساطة على كيفية التواصل مع جماعات المصلحة العامة والمطورين (**Healey, 1997**). وعلى غرار نماذج التخطيط التشاركية والتواصلية هناك التخطيط الدعوى (**advocacy planning**)، الذي بدأ أيضا في الستينيات ويعزز نهجا من المشاركة في الحكومات المحلية. ويشير النموذج إلى أن المخططين يتواصلون مع المجتمعات ذات الدخل المنخفض لضمان تمثيل وجهات نظرهم بشكل فعال في السياسات الحضرية (**Davidoff, 1968.**) وختاما، فإن التخطيط التواصلي والدعوى مناسبان لعملية التنمية المستدامة بدلا من نموذج التخطيط الشامل المنطقي (**rational comprehensive planning**)، حيث أنهما يعززان دور المواطنين والمجموعات الاجتماعية والبيئية في عملية التخطيط ورسم السياسات. ويمكن رؤية أمثلة على التخطيط التشاركي في "**Porto Alegre** "البرازيل، حيث صوت كل حي على أولويات الإنفاق كنسبة

[4] كوريتيبا (Curitiba) هي عاصمة ولاية بارانا في جنوب البرازيل. كوريتيبا هي أكبر واحدة من أهم المدن في جنوب البرازيل، فالمدينة هي ثقافية وسياسية واقتصادية المركز.

[5] تقدم لجنة التنمية المستدامة في لندن (LSDC) المشورة إلى العمدة التي تساعد على جعل لندن أكثر استدامة مع استمرار تطورها وتنميتها ،وتتألف اللجنة من خبراء من قطاعات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مئوية من الميزانية. مثال آخر في مدينة **"Portland"** في الولايات المتحدة، حيث ضمنت الحكومة المحلية الحقوق الدستورية للجمهور لتقييم ورصد السياسات العامة. وفي **" Greater Vancouver "** (كندا). تم إشراك استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال شراكات مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من الجمهور والمنظمات الغير حكومية والمجموعات البيئية لمتابعة إطار إدارة النمو ورصد وتقييم الاستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات.

5.2.2. الابعاد المؤسسية للتنمية الحضرية المستدامة

إن مفهوم الحوكمة الذي اكتسب خلال السنوات الماضية اعطى أهمية متزايدة للمخططين وصناع القرار في المناطق الحضرية، ويثير هذا المفهوم تساؤلات هامة حول قدرة الدولة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الغير حكومية، على تعبئة الموارد السياسية والمؤسسية والتقنية التي من شأنها أن تفضي إلى التنمية المستدامة **(Majdalani, 2001)**.

أ. مفهوم الحكم

وقد ثبت أن الحكم كنهج للبحوث الحضرية هام جدا لتصور الدور الجديد للدولة وتفاعلها مع الهيئات الخاصة والغير حكومية الأخرى **(Majdalani 2001)**. وعند صياغة التعاريف التي وضعت للحوكمة، هناك ثلاثة مستويات من التحليل واضحة في المفهوم: النظامية فإن الحوكمة أوسع من الحكومة. ومفهوم الشراكة، الذي يشجع على إقامة نظم ديناميكية للعلاقات تربط بين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية على مختلف المستويات، يجلب الأخير إلى مستوى الشركاء في تعزيز التنمية**(Leftwich 1993)**. الادارية، يمثل هذا النهج إزاء الحكم إطارا معياريا لخدمة عامة تتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة مع البيروقراطيات المختصة التي لديها القدرة الكافية على إدارة الموارد ورسم السياسات وتنفيذ السياسات **(Connelly, 1999)**. السياسية، "الحكم يشير إلى دولة شرعية ذو سلطة، بنيت في نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب"**(Connelly, 1999 p: 42)** . هذا التعريف الأوسع للحكم يأكد على السياسة الديمقراطية التنافسية وعلاقة السياسة الليبرالية بالنمو الاقتصادي **(Rueschemeyer et al 1992)**.

وتمثل الحوكمة التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين، بما في ذلك اختيار الحكومة، والمساءلة، والشرعية، والإنصاف، والشمول، واحترام المواطنين لمؤسسات الدولة التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية **(Kaufmann et al 2000)**. وتشمل مبادئ الحكم الديمقراطي أيضا الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم والتوسط في خلافاتهم مع الدولة **(**البنك الدولي، 1998، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). ويتطلب التحول في دور الدولة من المزود إلى الممكن للهياكل تشغيلية مختلفة تعزيز الحكم الرشيد واللامركزية في الهياكل الإدارية والسياسية، والمرونة في القدرة على بناء الشراكات، وخصخصة الخدمات، والقدرة القانونية على محاسبة الشركاء، ونظم الرصد القوية التي تحظر الفساد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

ب. الإدارة الحضرية

يشير المفهوم إلى مجموعة جديدة من السياسات التي تؤكد على البعد الإداري للتخطيط الحضري. وقد برزت اللامركزية على مدى السنوات الماضية كخيار سياسي مفضل لتحسين إدارة المدن، وهي تولي اهتماما كبيرا لسلطات المدن وقدرتها وعلاقتها بالمجتمعات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). كما يسلط الضوء على أهمية العلاقة بين الدولة والمواطن **(Weiss, 2000)**. إن عمليات التفاوض وحل النزاعات والتفاعلات الأخرى بين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية تكون أكثر وضوحا بشكل عام في السياقات الحضرية **(Habitat, 2000)**.

وتسلط الإدارة الحضرية الضوء على مشاكل المدن، كالتفاوت في الدخل والفصل الحضري، وظاهرة الإفراط في التحضر في كثير من البلدان النامية، فضلا عن ارتفاع معدلات التلوث و تطوير المستوطنات غير الرسمية التي كثيرا ما تشكل مساحات كبيره في المناطق السكنية الحضرية (**Porter and Sheppard, 1998, and Bonine, 1997**). وتتناول المناقشة المتعلقة بالحكم الحضري أيضا الوجه المتغير للتحضر والأدوار الجديدة المنسوبة إلى المدن في إطار التحرك نحو العولمة **(Sassen, 1998)**. ويعتقد أن المدن تتخطى الدول القومية للتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وتستلزم هذه الديناميكيات الحضرية الجديدة تحسنا في الهياكل الأساسية للمدن، في مجالات الخدمات العامة والترفيهية، والأنشطة الصناعية والرأس مالية، والاطر المؤسسية**(Majdalani 2001)** .

ج. اللامركزية

منذ مطلع التسعينات، برزت اللامركزية في مؤسسات القطاع العام في البلدان ذات الدخل المنخفض كأولوية هامة لمؤيدي الإدارة الحضرية الجيدة. وتعكس اللامركزية في تعريفها الأساسي "رغبة الحكومة في نقل المسؤوليات والسيطرة والأنشطة والسماح للمنظمات والمؤسسات ذات المستوى الأدنى بتولي هذه الأنشطة جزئيا أو كليا" **(Mayfield 1996 p: 209)**. وينطوي ذلك على "نقل مسئوليات التخطيط والإدارة وتوزيع الموارد وتخصيصها من الحكومة المركزية إلى: (أ) الوحدات الميدانية للوزارات والوكالات، (ب) الوحدات أو المستويات التابعة للحكومة،

(ج) السلطات العامة شبه المستقلة والشركات، (د) السلطات الإقليمية والوظيفية على نطاق الاقليم، (ه) المنظمات الغير حكومية **"(Habitat, 2003)** . وعلى غرار الحكم، تستلزم اللامركزية أبعادا منهجية وسياسية وإدارية، بما في ذلك مشاركة المواطنين وتمكينهم، وتحسين الإيرادات وتعبئة الموارد، والتجريب والابتكار في الإدارة الحضرية، فضلا عن زيادة الكفاءة، وتحسين المساءلة والشفافية، وزيادة الاستجابة في مجال الحكم**(Tendier, 1997)** .

وتعترف أدبيات اللامركزية بثلاثة مستويات يمكن أن تحدث فيها اللامركزية: ويشار إلى أدنى مستوى على أنه "عدم التركيز"، وهو ما يشير بوجه عام إلى نقل المسؤولية وعبء العمل من الوكالات والوزارات المركزية إلى وحداتها الميدانية. أما المستوى التالي من اللامركزية فهو "التفويض" الذي تحول فيه المهام من الحكومة المركزية إلى السلطات العامة شبه المستقلة والشركات التي تمنح سلطة التخطيط والتنفيذ. وأعلى مستوى من اللامركزية هو "نقل السلطة"، الذي يتطلب النقل الفعال لسلطة اتخاذ القرار والسلطة إلى الحكومات المحلية التي لديها القدرة على تأمين الموارد وأداء مهامها بشكل مستقل نسبيا **(Mayfield 1996)**.

د. الشراكة

ويشدد جدول أعمال" **HABITAT**" على ضرورة إدماج المجتمع المدني بوصفه الجهة الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية، كشرط مسبق للتنمية الحضرية المستدامة. وهو ما يتطلب من البلدان اتخاذ خطوات في "تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني وغيرها من أشكال الكيانات الغير حكومية التي يمكن أن تسهم في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية"**(HABITAT, 2004)** . ويتطلب هذا النهج إعادة النظر في الأدوار التي تقوم بها الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل المنظمات الغير حكومية، كشركاء متساوين في عملية التنمية. ووفقا لهذه الرؤية، فإن الحكم هو "جزءا لا يتجزأ من التفاعلات بين الدولة والمجتمع، ويتداخل بينها، وهو جزء من المجال العام الذي يشمل كلاهما "**(Weiss 2000 p: 800)** .

ه. الحوكمة والتنمية الحضرية المستدامة

ينظر للحكم الحضري الرشيد كشرط مسبق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فهناك حاجة إلى التشديد بقوة على تعزيز "الإدارة الشفافة والمسؤولة الخاضعة للمساءلة والعادلة والفعالة والكفؤة للمدن والمناطق الحضرية" **(Habitat, 2004)**. وتشرح الحملة العالمية بشأن الحكم الحضري الرشيد "أن العمليات الشاملة لصنع القرار تشكل نقطة دخول استراتيجية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة" **The Global Campaign for Good Urban Governance, 2000)**. ويمكن تلخيص الاستراتيجية التي قدمها جدول أعمال الموئل من أجل الحكم الرشيد كوسيلة للمستوطنات الحضرية المستدامة في النقاط التالية:(1) إضفاء الطابع اللامركزي على المسؤوليات والموارد للسلطات المحلية استنادا إلى مبادئ المسؤولية الفرعية والمساءلة. (2) تشجيع مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما المرأة، في تصميم الأولويات المحلية وتنفيذها ورصدها. (3) استخدام طائفة واسعة من الشراكات بين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، لتحقيق أهداف مشتركة. (5) بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة للمساهمة بشكل كامل في عمليات صنع القرار والتنمية الحضرية. (6) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الإدارة الحضرية نحو التنمية الحضرية المستدامة. وينبغي أن توفر النقاط المذكورة أعلاه الأساس لتطوير خيارات السياسات التي يمكن تجميعها الى ثلاث فئات رئيسية: (1) اللامركزية وتعزيز دور السلطات المحلية. (2) تشجيع المشاركة المدنية. (3) ضمان الشفافية والمسؤولية، والحوكمة الفعالة للمدن.

5.2.3. المشاركة العامة والمشاركة المدنية

المشاركة العامة هي واحدة من الجوانب الهامة لتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية المعاصرة. وفي البلدان المتقدمة، أصبحت المشاركة العامة جزءا أساسيا من العديد من المبادرات. وقد تعلم المطورون أن هناك فوائد في شرح خططهم للجمهور، من أجل تجنب حساب المعارضة المباشرة في وقت لاحق**(Snashall, 2000)** . وتشير العديد من الأمثلة إلى الدور الإيجابي للمشاركة العامة في عملية التخطيط. وعلى سبيل المثال في " **Portland**"-أوريغون (البرازيل)، أخذ الرأي العام على محمل الجد قبل البدء في مشاريع التنمية الحضرية، ويشير "**Snashall** " إلى أن فائدة المشاركة العامة تكمن في مساءلة الإدارة. وتتراوح المشاركة المجتمعية من عمليات بسيطة مثل المشاركة السلبية في الممارسة الاستشارية إلى حالة يمكن فيها للمجتمع المحلي ممارسة سلطة النفوذ والمشاركة في صنع القرار **(Maywald, 1989)**.

ويرى **Arnstein,1969**أن أهم ما في المشاركة العامة هي ضمان استيعاب آراء المواطنين الذين يفتقرون إلى السلطة، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من عمليات التخطيط وصنع القرار. وينبغي أن يبدأ ذلك من المراحل المبكرة وأن يعترف بتنوع الآراء في المجتمع. وتتطلب المشاركة العامة المعلومات والوقت والمال والموظفين المهرة لأنها عملية تستغرق وقتا طويلا.

ويمكن إشراك الجمهور في عمليات صنع القرار، من خلال المواد المطبوعة، والرسائل الإخبارية المحلية، والاجتماعات العامة، ومجموعات بناء الرؤية المجتمعية، وعروض لمجموعات المجتمع المحلي، وعقد ورش عمل، ودراسات استقصائية، ووسائل الإعلام. وتمثل مؤشرات "**Sustainable Seattle** " كيف يمكن للمشاركة العامة ومشاركة المجموعات المجتمعية أن تحدث فرقا في مبادرات التنمية المستدامة. "أحد العوامل الرئيسية للمشاركة العامة الناجحة في سياتل هو الارتباط الثقافي القوي مع البيئة المحلية، ارتباطا قويا بالتقاليد الهندية الأصلية، والمعايير التعليمية العالية"**(Sustainable Seattle, 1993, p: 4)** . ويرى **Connelly and Smit,1999**أنه ينبغي للمجتمع أن "يمتلك" جدول أعمال القرن 21 المحلي إذا أريد له أن يكون فعالا، كما يقول إن إشراك المواطنين في المراحل الأولى من عملية صنع القرار بأدوات مثل هيئات المحلفين للمواطنين سيعزز مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

5.2.4. سياسات الشكل الحضري المدمج

إن الشكل الحضري للمدينة عامل مهم لتحقيق الاستدامة لأن شكل ونمط الاستيطان يحدد أنماط النقل الخاص والعام واستهلاك الوقود وانبعاثاته. ورأى **Breheny and Rookwood (1993)** أن الشكل الحضري قد يؤثر على معدلات تحول الأراضي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وان هناك صراع بين الكثافة الحضرية العالية والرغبة في المدينة الخضراء، وبالتالي فإن الشكل الحضري والاستدامة مرتبطان من حيث المبدأ **(Breheny and Rookwood, 1993)**. ومن الممكن القول بأن بعض أنواع الأشكال الحضرية أكثر استدامة من غيرها وقد تحدد مدى نجاح الاستدامة في المدينة. وقد تم بالفعل مناقشة أن المدن المدمجة لديها ميزة كبيرة من حيث توفير الطاقة وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة من قبل**Elkin et al,1991&Breheny and Rookwood,1993**، ويقول آخرون ان المدن المدمجة لها أوجه قصور خاصة بها، كالآثار الحادة للتلوث الأخطار الناتجة على الأنشطة المجاورة **(Ewing, 1997)**. الا ان نموذج المدينة المدمجة يمثل استراتيجية للسيطرة على النمو الحضري في المناطق الحضرية الميتروبوليتان التي تعرف باسم الحشو الحضري (**urban infill**)[6]. حيث تركز سياسة الحشو على البناء بالقطع الشاغرة في المناطق الحضرية، وإعادة تطوير المساحات غير المستغلة بالكامل كالمناطق المتدهورة القائمة وإعادة تطوير المواقع الصناعية. **(Cullingworth and Nadin, 2002)**. ويقترح **(Beatley, 2004)** ثلاث خصائص للشكل الحضري المستدام هي: وسائل النقل العام، وأماكن المشي، وكفاءة استخدام الطاقة.

5.2.5. الإسكان والبيئة

كان الإسكان مسألة رئيسية في السياسة الحضرية، بسبب النقص المستمر في المساكن بأسعار معقولة للقطاعات منخفضة الدخل، والتي تشكل جزءا كبيرا من سكان الدول. ويعتبر الكثيرون السكن اللائق حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وقد بذلت جهود لتعزيز هذا البيان في مؤتمر قمة مدينة اسطنبول في عام 1996 لضمان السكن اللائق بأسعار معقولة. وقد عززت الحكومة البريطانية فكرة توفير السكن الاجتماعي منذ بداية القرن العشرين. "ينبغي للسياسات أن تحدد الإسكان الميسور التكلفة باعتباره مسكنا يستهدف تلبية احتياجات الأسر المعيشية التي لا تكفي دخولها لتمكينها من الحصول على مسكن لائق وملائم "(**The London Plan, 2004**).وتوفر سياسة النمو الذكي الإسكان بأسعار معقولة من خلال سياسات تخصيص الأراضي. ويهدف النمو الذكي إلى دعم التنمية المدمجة والمرتبطة بالمرور العابر (**transit-oriented development**). حيث تسمح سياسات استخدام الأراضي بمساحات متعددة الاستخدامات ولا يوجد حد اقصى للكثافة السكانية.

والاعتبارات البيئية في السياق الحضري هي أحد الجوانب التي يتعين تناولها في البرامج والمبادرات على الصعيد المحلي ويمكن أن تكون أداة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية. في **Curitiba** (البرازيل)، في إطار برنامج "القمامة ليست قمامة"، يتم إعادة تدوير 70٪ من القمامة في المدينة من قبل سكانها اسبوعيا. وتجمع شاحنة الورق والكرتون والمعادن والبلاستيك والزجاج التي تم فرزها في منازل المدينة، حيث توفر إعادة تدوير الورق في المدينة وحدها ما يعادل 1200 شجرة يوميا، فضلا عن الفوائد البيئية، والمال الذي يجمع من بيع المواد يذهب إلى البرامج الاجتماعية، وتوظيف المدينة للمشردين.**(Rabinovitch and Leitman, 1996)** .

5.2.6. التخطيط للنقل المستدام

كان لأنظمة النقل دوراً قويا في تحديد شكل المدن. وقد ساهمت السيارة في تحديد اتجاهات النمو الحضري، لأنها سمحت للناس بالوصول إلى محيط المدينة في وقت قصير. ونتيجة لذلك، كانت المدن الجديدة ومجتمعات الضواحي موجودة في المناطق الحضرية كأحد الحلول للكثافة العالية في المدينة الأساسية إلى جانب توافر شبكة نقل جيدة. وأصبحت الصراعات واضحة بين نمو النقل واستخدامات الأراضي والبيئة في السياق الحضري. حيث تواجه المدينة مشاكل الازدحام المروري وتلوث الهواء بسبب الاستخدام اليومي للسيارة.

---

[6] إعادة تطوير العقارات القديمة المتداعية أو تشييد المباني على أراض فضاء في داخل الأحياء السكنية القائمة.

وقد حاول المخططون الحضريون معالجة هذه الاختلالات بين السيارات والأنشطة البشرية قبل أن يكون مفهوم التنمية المستدامة قائما، ولكن يمكن القول بأنه منذ بدء التنمية الحضرية المستدامة في أواخر السبعينيات، زادت السياسات لمعالجة هذه القضايا في ثلاثة جوانب رئيسية. الأول هو توفير وسائل بديلة جيدة للتنقل (كالمشي -النقل العام). الثاني، تغيير استخدام الأراضي وسياسات التصميم الحضري لتحقيق أساليب بديلة السابقة من أجل الحد من طول الرحلات، كما هو الحال في المدينة المدمجة. والثالث، التغير في أسعار النقل ،عن طريق إدراج التكاليف الاجتماعية والبيئية في أسعار الوقود واستخدام الطرق ومواقف السيارات (**Wheeler, 2004**) كما هو الحال في منطقة الأعمال المركزية في لندن عن طريق زيادة الضرائب على الوصول إلى هذه المنطقة بعد الساعة 6: 00 صباحا. ومن الأمثلة على سياسة النقل العام، تجربة النقل العام الرائدة لمدينة **Curitiba** (البرازيل)، في إنشاء شبكة نقل للحافلات تم إنشاؤها على طول المحاور الهيكلية والتي كانت تستخدم أيضا لتوجيه نمو المدينة.

5.2.7. سياسات النمو الحضري

يمثل الحد من النمو الحضري في المناطق الحضرية مسألة حاسمة في مناقشة التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما في المدن الكبيرة (الميتروبوليتان). ويعتبر الحفاظ على الأراضي الزراعية والبيئة الطبيعية من تجاوز النمو الحضري السريع أحد التحديات التي تواجه عملية التخطيط الحضري. ويرى **(Clarke,2003)**أن مفهوم الهيكل الحضري متعدد المراكز (**polycentric urban structure**) يمكن أن يساعد المدن على النمو مع الحفاظ على المجتمعات الفرعية التي يمكن المشي فيها من خلال تطوير النقل العام في شكل ممرات حضرية. ويوضح الشكل رقم (1) أن مفهوم الهيكل الحضري متعدد المراكز يسمح للمدينة بالانتشار، وفي الوقت نفسه، توفير مسارات للنقل العام من أجل الحد من الاعتماد على السيارات. ومن أجل الحد من النمو الحضري، تنتهج المناطق الحضرية سياسات مثل النمو الحضري الصغير كما هو الحال في " **Portland**" أوريغون (الولايات المتحدة) ومنطقة فانكوفر الكبرى (كندا). وترتكز استراتيجية **Greater Vancouver** ، كندا ، على بناء منطقة حضرية مدمجة ،تستوعب نسبة كبيرة من النمو السكاني ضمن "المنطقة المركزية " وتهدف على تركيز النمو المستقبلي بالمراكز الإقليمية، ويوفر النقل الجماعي ربط هذه المراكز الإقليمية من أجل توفير إمكانية الوصول وتجنب الاعتماد على السيارات الخاصة. وفي حالة "**Portland**" أوريغون، كانت المدينة تسيطر على النمو الحضري من خلال تبني سياسة حدود النمو الحضري التي تساعد الحكومة المحلية على إدارة النمو من خلال الخدمات الحضرية (**Wheeler and Beatley, 2004**)، مما يشير الى اهمية التخطيط للنمو الحضري بالتوازي مع تخطيط استخدامات الأراضي. حيث تؤدي كفاءة تخصيص استخدام الأراضي في السياق المكاني، كالمناطق الصناعية والأنشطة التجارية، إلى جذب اقطاب تنمية سكنية جديدة. ويتضح هذا في دمج النقل واستخدام الأراضي في **Curitiba** (البرازيل)، حيث أدرك المخططون الحضريون أن وسائل النقل واستخدامات الأراضي وأنظمة الطرق يمكن أن تستخدم كأدوات تكاملية للتنمية تتماشى مع المبادئ التوجيهية للنمو الحضري.

وتأكد الدروس المستفادة من التجارب السابقة ان النمو الحضري في المناطق الحضرية يشكل دائما تحديا لصانعي السياسات الحضرية، وخاصة في حالة النمو المتسارع للمدن الميتروبوليتان، فإن التخطيط للنمو الحضري لا يقل أهمية عن أي جانب آخر من جوانب السياسة الحضرية، ولعله يمكن القول بأنه من الجوانب الأساسية لأنه يحدد حجم المشاكل الحضرية المستقبلية، وينبغي التخطيط له بعناية عند النظر في سياسات استخدام الأراضي والنقل.

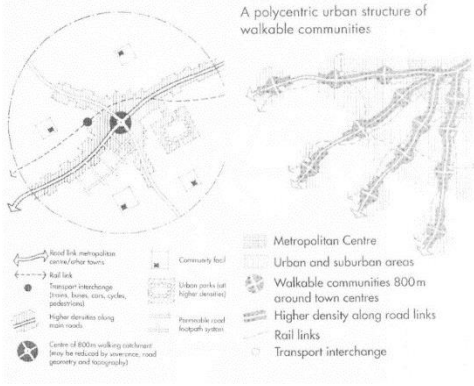

شكل رقم (1) : الهيكل الحضري للمجتمعات متعددة المراكز

المصدر: (Clark, 2003).

5.2.8. رصد وتقييم التنمية الحضرية المستدامة

كيف نعترف بالتقدم نحو الاستدامة؟ تلعب المؤشرات دوراً هاماً للإجابة على هذا السؤال حيث تعد من بين القضايا الحاسمة في ممارسات التنمية الحضرية المستدامة من خلال تقديم تقارير الرصد والتقييم. وتعد المؤشرات من الأدوات الأساسية للتخطيط الحضري التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تثقيف الجمهور بشأن اتجاهات التنمية الحالية.

أ. مؤشرات الاستدامة

حددت مؤشرات الاستدامة التابعة للأمم المتحدة في فصول وثيقة بمؤتمر ريو[7]، مقسمة إلى أربع فئات رئيسية: **Bell and Morse, 2003)**،(1) الجوانب الاجتماعية ، (2) الجوانب الاقتصادية ، (3)الجوانب البيئية ،(4)الجوانب المؤسسية. ويتمثل التركيز الرئيسي للأمم المتحدة في وضع قائمة بمؤشرات الاستدامة في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) لمساعدة المخططين وصانعي السياسات على فهم الإمكانيات الاشمل لأبعاد الاستدامة وتطبيقها في نظمهم.

مؤشرات الاستدامة البيئة: تشمل المؤشرات البيئية ثلاث فئات رئيسية من الخدمات للمجتمع البشري. أولا، توفر الموارد الطبيعية (المواد المختلفة على النحو الذي يطلبه السكان من أجل التنمية الاقتصادية). وثانيا، تعمل البيئة كمصارف لمراقبة وإعادة تدوير منتجات النفايات من الأنشطة الاقتصادية. ثالثا، دعم البيئة الحياة على الأرض **(Mackley, 2001)**.

مؤشرات الاستدامة الاجتماعية: لا ترتبط الاهتمامات الاجتماعية باحتياجات الفئات الأقل حظا في المجتمع فحسب، بل أيضا لضمان الحفاظ على التوازن بين الرضى للجمهور والاستثمار في احتياجات المجتمع الحالي والأجيال المقبلة (**Cole and Lorch, 2003**). "يجب أن تستند المؤشرات إلى عملية تشاركية تساعد على توفير أهداف جديدة للسياسيين وصانعي القرار"**(Pinfield, 1996 and Meter, 1999 in Bell and Morse, 2003, p. 49)** . ومع ذلك، فإن فهم المتطلبات وتحويلها إلى مؤشرات مستدامة عالية الجودة (مؤشرات فعالة) هو توجه عالمي يشغل العديد من شركاء التنمية**(Gann et al, 2003)** .

مؤشرات الاستدامة الاقتصادية: يمكن فهم ذلك في نطاق التنمية المستدامة من حيث الحد الأقصى لمعدل استهلاك الموارد وإنتاج النفايات التي يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى في منطقة دون الإضرار بالإنتاجية والنزاهة الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن كفاءة المؤشرات الاقتصادية تعتبر هدفا نهائيا لكل حكومة لتحقيق مستويات معيشة مثالية وزيادة القدرة على توفير السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات البشرية**(Mackley, 2001 p: 19)** .

ب. مؤشرات الاستدامة الحضرية

المؤشرات هي تبسيط للظواهر المعقدة. ويشير مصطلح المؤشر إلى الظروف أو المشكلات **(Whorton and Morgan,1975, Clarke and Wilson,1994)**. ويمكن تعريف مؤشر الاستدامة بأنه "اختبارات تجريبية للاستدامة وانعكاس للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة الأمد للمجتمع على مدى أجيال " **(sustainable Seattle, 1994)**. يميز **(Maclaren,1996)**بين مؤشرات الاستدامة الحضرية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، من حيث كونها:(1) متكاملة، بمعنى أنها تحاول إقامة روابط بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة، على سبيل المثال، يمكن اعتبار مساحات من أراضي **Brownfield** الموجودة في منطقة حضرية مؤشرا على فقدان النشاط الصناعي أو القيود البيئية على إعادة التطوير ومثال آخر هو معدل البطالة الذي يمكن اعتباره ضغوطا اقتصادية واجتماعية. (2) استشراف المستقبل، بمعنى يجب أن تكون تطلعيه في قياس التقدم نحو الإنصاف بين الأجيال. (3) التوزيع، أن تكون قادرة على أن تأخذ في الاعتبار توزيع الظروف داخل السكان أو عبر المناطق الجغرافية. وينبغي أيضا التمييز بين المصادر المحلية وغير المحلية للتأثير البيئي. (4) مشاركة فئات متعددة من شركاء التنمية وأشار **Innes,1990** إلى أن المؤشرات الأكثر تأثيرا وموثوقية هي تلك التي تم تطويرها مع مجموعة واسعة من المدخلات من المشاركين في عملية وضع السياسات.

وبمراجعة النماذج القياسية في كيفية التعامل مع المؤشرات الحضرية تبين استخلاص الامر في مسألتان: أحدهما الاهتمام العام لقياس التقدم المحرز في مجال الاستدامة، وهو ما يعكس مستوى الوعي العام بمساءلة الحكومات وقدرة الحكومات على الاستجابة للمطالب العامة. وهو يثير مسألة مستوى الديمقراطية المطلوبة في المجتمع للمواطنين لكي

[7] قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريودي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. وكان ذلك من 3يونيو حتى 14 يونيو.1992

يتمكنوا من مناقشة السياسات العامة وتغييرها من أجل مصالحهم. والقضية الثانية هي أن مستوى استقلالية مجالس التقييم والرصد، مثل "**Oregon Progress Board**"[8]، "**the British Columbia Round Table**"[9]، "**Sustainable Seattle Group**"[10]، وهذه المجالس إما جماعات عامة أو لجان مستقلة تمولها الحكومات. ويمكن القول بأن الاستقلال أمر حاسم لتقييم التقدم المحرز في الاستدامة. وهو يعكس درجة مساءلة الحكومة في النظم الديمقراطية، في حين أن هذه المجالس قد لا تكون بالضرورة مستقلة تماما ولا تفتقر إلى التحيز الحكومي، ولكن على الأقل تشير إلى مستوى من الاستقلال لا وجود له في البلدان النامية.

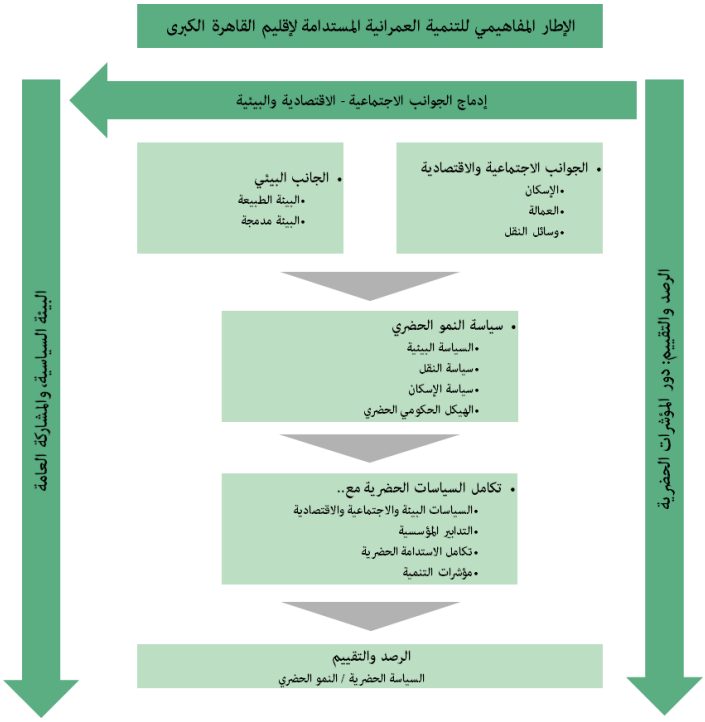

شكل رقم (2). الإطار المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى
المصدر: اعداد الباحث.

6. الإطار المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة لالقاهرة الكبرى

وباستعراض الأدبيات في سياق التنمية المستدامة الحضرية، نجد ان التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة لا يتمثل في اعتماد تكنولوجيا جديدة، بل يكمن في التغيرات السياسة والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. وفيما يلي استعراض لاهم النقاط المحققة للإطار المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة بالقاهرة الكبرى.

6.1. الاهتمامات الرئيسية للتنمية الحضرية المستدامة

عندما يقول شخص مثل **David Fisk**[11]، ان التحدي الرئيسي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة هو سياسي وليس تقني، يجب أن نولي اهتماما لهذا. ويتفق هذا البحث مع فيسك ويقول بأن التحدي هو مواجهة الأجندة السياسية القائمة

[8] مجلس ولاية أوريغون للتقدم - لجنة في حكومة ولاية أوريغون. تتكون اللجنة من اثني عشر عضوا، يأتي على رأس أولوياتها إصدار التقارير كل سنتين عن التقدم المحقق في خطط التنمية المستدامة، وإجراء التحديثات الدورية لها.

[9] المائدة المستديرة لبناء كولومبيا البريطانية هي منظمة غير ربحية مهمتها هي توفير منتدى مستقل لصناع القرار الرئيسيين لجميع قطاعات صناعة البناء والتشييد بك لتعلم وتبادل المعلومات ودراسة القضايا للنمو المستقبلي لهذه الصناعة.

[10] تركز مجموعة سياتل على القضايا المحلية في سياتل، بما في ذلك تحسين النقل العام، وبناء مجتمعات مستدامة، والعدالة البيئية.

[11] كبير العلماء في وزارة البيئة والنقل في المملكة المتحدة.

ومواءمتها مع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في السياق الحضري. هذا المبدأ العام بمثابة قاعدة للتطبيقات العملية للنماذج النظرية المطلوب تطويرها للقاهرة الكبرى.

6.2. تعريف التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى

يمكن تعريف التنمية الحضرية المستدامة في سياق هذا البحث على أنها تطوران يلبيان احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، من خلال توفير استراتيجيات وسياسات حضرية تتناول مختلف جوانب التنمية الحضرية (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية)، مع مراعاة أهمية الجوانب المؤسسية والجوانب السياسية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وبمشاركة مختلف الشركاء في التنمية الحضرية، وباستخدام مؤشرات من أجل تقييم ورصد أهداف التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.

6.3. النماذج القياسية الدولية

تقترح الأدبيات النظرية مراعاة الجوانب الثلاثة المؤدية إلى استدامة المدن: القضايا الاقتصادية والاجتماعية/الثقافية، والبيئة المادية وتمثل تلك الجوانب التحدي الاكبر الذي يواجه المخططين لاحتياجهم إلى سياسات دقيقة للتعامل مع الاستدامة في شكل أكثر تكاملا. ويعد من بين المساهمات الهامة في هذا المجال اتفاق بريستول (**Bristol Accord**) الذي حدد عددا من الشروط الأساسية لتحقيق مجتمعات مستدامة في أوروبا (النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، والدور الثقافي للمدن، والاستجابة لتحدي الفصل الاجتماعي، وضمان مبادئ التنمية المستدامة، والاعتراف بالمجتمعات المستدامة على مختلف المستويات المكانية الإقليمية والمحلية. وقد تم استخلاص عدد من الدروس من الأمثلة التي شكلت الإطار المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة: النظر في رؤية القادة السياسيين. بالتواصل مع مجموعة واسعة من شركاء التنمية بالمجتمع للمساعدة في تطوير رؤية المجتمع من خلال المناقشات والمنتديات العامة وبناء توافق الآراء. تحديد الأهداف والغايات، والتي من الممكن وضع مؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المجتمعية، على سبيل المثال، مشروع تطوير المؤشرات في سياتل للاستدامة (**Sustainable Seattle indicators**)[12]. صياغة مبادئ توجيهية لتطوير التنمية المستدامة لمساعدة الأفراد والمنظمات داخل مجتمعاتهم المحلية وضعت "**Portland**" (أوريغون) مبادئ المدينة المستدامة كمبادئ توجيهية للمسؤولين المنتخبين في المدينة والموظفين. ومن الأفضل أن تجري الهيئات المستقلة تقييما للتقدم المحرز في مجال الاستدامة. تقيم تقدم المجتمعات المحلية وتنقح أنشطتها وفقا للاستدامة، لقياس فعالية برامج التنمية وإجراء التغييرات اللازمة لتطويرها. وتعتبر مشاركة الجمهور جانبا هاما في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة مثل حالة" **Porto Alegre** "بالبرازيل وصياغة مؤشرات حضرية مستدامة للسياسة الحضرية كما هو الحال في مشروعي " **Sustainable Seattle** " و " **Portland**" أوريغون.

ويشير الشكل رقم (2) الى الإطار المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى التي يتعين التحقق منه في القاهرة الكبرى استنادا إلى النتائج المستخلصة من الإطار النظري للتنمية المستدامة والدروس المستخلصة من الأمثلة الدولية. ويشير الشكل إلى ثلاثة جوانب أساسية للتحقيق في الاستدامة في السياق الحضري المصري. (1) ادماج الجوانب الاجتماعية -الاقتصادية والبيئية: هناك حاجة إلى تحليل السياسة الحضرية للقاهرة الكبرى فيما يتعلق بالسياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتحليل الجوانب السكنية فيما يتعلق باعتبارات النقل والعمالة والبيئة في السياسات الحالية من أجل تحديد الفجوات الحالية التي تحول دون تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى. (2) الرصد والتقييم ودور المؤشرات الحضرية: يمثل ركنا آخر يشمل مناقشة الدور الحاسم للمؤشرات في عملية التنمية الحضرية المستدامة في منطقة العاصمة الكبرى بالقاهرة الكبرى. (3) البيئة السياسية والمشاركة العامة: تحقيق اللامركزية في المسؤوليات والموارد للسلطات المحلية استنادا إلى مبادئ المسؤولية الفرعية والمساءلة. تشجيع مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما المرأة، في تصميم الأولويات المحلية وتنفيذها ورصدها. استخدام مجموعة واسعة من الشراكات بين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، لتحقيق أهداف مشتركة. وبناء قدرات جميع الجهات الفاعلة للمساهمة بشكل كامل في عمليات صنع القرار والتنمية الحضرية. وبالتحقيق في العلاقة بين الهيكل التنظيمي الحالي للإقليم والسياسة الحضرية له تمثل المفتاح لفهم الأداء الحالي والعيوب التي تحول دون تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى.

[12] سياتل المستدامة تحدد وتنفذ الاستدامة في المنطقة الوسطى بوجيت ساوند (بالساحل الشمالي الغربي لولاية واشنطن الأمريكية). من خلال وضع المؤشرات، وتنفيذ المبادرات، وتنظيم تحالفات من مجموعات مختلفة تعمل على إنشاء مجموعة مترابطة من المراكز الحضرية المستدامة عبر مجتمعهم. وكانت المنظمة رائدة في استخدام مؤشرات الاستدامة القائمة على المجتمع المحلي، واعترف بها كأول برنامج "للمجتمع المستدام. (http://www.sustainableseattle.org/). وأصدرت سياتل المستدامة مؤشرات إقليمية للاستدامة في الأعوام 1993 و1995 و 1998.

7. المتطلبات الأساسية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى

إن النتائج التي توصل إليها الإطار المفاهيمي تضع الأسس لتحديد كيفية ربط السياق الحضري الحالي للقاهرة الكبرى بنظريات وممارسات التنمية الحضرية المستدامة في عدد من النقاط التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:(1) اهمية اعداد استراتيجية طويلة الاجل للقاهرة الكبرى (مقيمة تصميماً / متماسكة ادارياً)، والتركيز على الأنظمة المتكاملة التي توائم بنجاح إجراءات إدارات التخطيط لتلبية الأهداف الاستراتيجية. (2) ضمان استمرارية التخطيط والنجاح بغض النظر عن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم مساهمات كبيرة كمختبر لإيجاد حلول مبتكرة ومتكاملة لمشاكل التخطيط الحضري. (3) الالتزام بالقيم المحلية مثل الاتصالية، والشفافية، والعدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، والإدارة الفعالة للموارد. (4) الجوانب المؤسسية وبناء القدرات ومشاركة المواطنين. (5) الحلول الإبداعية، الرخيصة التي تناسب حالة المدينة والتي يمكن أن توفر حلولا أفضل من النهج الاكثر تكلفة. (6) دور المؤشرات كمعايير لرصد التقدم في التنمية الحضرية هو مفتاح هام في عملية التنمية الحضرية المستدامة. (7) استقلالية الرصد والتقييم جزء هام من الصيغة، لضمان سياسة شفافة ومستدامة.

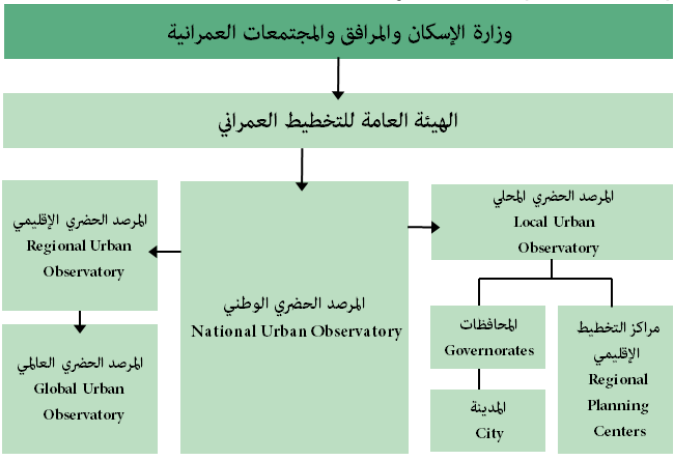

شكل رقم (3). الهيكل التنظيمي للمرصد الحضري الوطني
المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

وتم تحديد عدد من الموضوعات استنادا إلى الأدبيات التي أعادت النظر في النتائج والأمثلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة لتحليل العقبات الحالية والمستقبلية للتنمية الحضرية المستدامة في إقليم العاصمة، شملت المواضيع كل من:(1) دور المؤشرات كأداة هامة للتنمية الحضرية المستدامة. (2) تخطيط استخدام الأراضي والشكل الحضري. (3) سياسات النمو الحضري. (4) البيئة السياسية. (5) المشاركة المدنية. (6) تكامل السياسات الحضرية، والهيئات المستقلة للرصد والتقييم.

7.1. المؤشرات كأداة هامة للتنمية الحضرية المستدامة

" يمكن للمؤشرات أن توفر توجيهات حاسمة لاتخاذ القرارات بطرق متنوعة. وبإمكانهم ترجمة المعارف العلمية المادية والاجتماعية إلى وحدات يمكن التحكم فيها من المعلومات التي يمكن أن تسهل عملية اتخاذ القرار. ويمكنها أن تساعد في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر إنذارا مبكرا في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية. كما أنها أدوات مهمة لتوصيل الأفكار "نحن نقيس ما نقدره ونقدر ما نقيسه". (**United Nations, Division for Sustainable Development (2001 p: 2)**

يمكن أن تكون مؤشرات الاستدامة أداة قوية في أيدي المخططين الحضريين لرصد أداء خطط الاستدامة. ويرد في الشكل رقم (3) وصف الهيكل الحالي للمرصد الحضري الوطني المصري وعلاقته بمستويات التخطيط المختلفة. ويرتبط مؤسسيا بالهيئة العامة للتخطيط العمراني، وممارسته الحالية متمثلة في جمع المؤشرات، ويمكن أن يكون أكثر فعالية إذا قام المرصد الحضري الوطني برصد وتقييم الهيئة العامة للتخطيط العمراني ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة في أداء السياسات الحضرية وتسلم التقارير إلى المستوى الاعلى، وينبغي أن يكون تركيز عمل هذه الوحدة في السياق الاشمل لصنع القرار الحضري التخطيط نحو الاستدامة. وأن يتم هذا العمل من قبل كيان مستقل، له سلطة تقييم الحكومة وإعلام الجمهور بأدائها. فمن المهم تحرير المرصد الوطني من سيطرة الحكومة وارتباطه

بمستوى صنع القرار القادر على الرصد والتنسيق مع الإدارات الأخرى من أجل بناء قاعدة بيانات متكاملة للتمكين من اتخاذ القرارات الحضرية المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة منطقة القاهرة الكبرى.

7.2. الشكل الحضري لتخطيط استخدامات الأراضي

يتميز السياق الحضري المصري بمبادئ العمارة الإسلامية -" ان خصائص التصميم الحضري لعناصر العمارة الإسلامية تشجع بعض مبادئ الاستدامة الحالية" **(Edward, 2006)**. حيث يتميز الشكل الحضري الإسلامي بخلط استخدامات الأراضي على مستوى التصميم الحضري للأحياء السكنية، مما يقلل من التنقل اليومي من وإلى وسط المدينة. ويمكن القول بأن النواة الداخلية لالقاهرة الكبرى، بما في ذلك المناطق ذات الدخل المنخفض والأحياء الفقيرة لا تزال تحافظ على هذا المفهوم. الا أن استخدام الأراضي المختلطة بحد ذاته لا يوفر تنمية حضرية مستدامة. وهناك جوانب أخرى ذات أهمية تعد حاسمة بالنسبة لعملية الاستدامة على مستوى الأحياء، كفرص العمل وإمكانية الوصول ونظم الحماية البيئة. وهو ما تفتقر الية خطط التنمية الحضرية القائمة بالإقليم.

كما ضم السياق الحضري المصري، العديد من سمات التنمية الموجهة نحو العبور (**Transit-Oriented Development**) المشار اليها بالأدبيات، فهي موجودة بالفعل في مشاريع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بالقاهرة الكبرى. ويمكن القول بأن العنصر المفقود للتنمية الموجهة نحو العبور في السياق الحضري للإقليم هو "كيفية إقناع السكان بتغيير استخدام السيارات الخاصة والاعتماد على بدائل النقل العام عندما تكون وسائل النقل العام والاتصال في حاجة ماسة إلى التحسين أولا؟ "وبالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تحسين شبكة النقل العام ليس فقط من حيث إدارة حركة المرور ولكن أيضا من حيث التخطيط لشبكة النقل الحالية وأهدافها المستقبلية وفقا لخطط التنمية العمرانية المستهدفة.

والسؤال الحاسم هو: إلى أي مدى مسئولي السياسات الحضرية على استعداد لإعادة هيكلة اللوائح والإجراءات التخطيطية من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. حيث لا تزال جوانب مثل تخطيط النقل وحماية البيئة والجوانب الاجتماعية غائبة في عملية التنمية. لذا يمكن القول بان هناك حاجة ملحة لتحديث الشروط ولوائح البناء لمشاريع الإسكان في المناطق الحضرية من قبل الجهات المعنية، من أجل تحقيق شكل حضري مستدام والحفاظ على مستوى من البيئة الحضرية المناسبة للعيش.

7.3. سياسات النمو الحضري

النمو الحضري هو واحد من أكثر التحديات إلحاحا للتنمية الحضرية المستدامة -المدن لا يمكن أن تنمو إلى الأبد. ومع ذلك، كان الحل دائما وضع اللوائح التنظيمية وأدوات الإدارة للسيطرة على النمو الحضري في المدينة. وتشير سياسات النمو الحضري إلى أن استخدام الأراضي واندماج النقل يمكن أن يسيطر على النمو الحضري السريع. وبناء على ذلك، فإن إحدى سياسات التحكم في النمو الحضري هي "المدينة المدمجة"، حيث يشير **Breheny**، إلى أن المدينة المدمجة يمكن أن تقلل من الاعتماد على السيارات وتوفر الطاقة من خلال زيادة الكثافة السكانية واستخدام الأراضي المختلطة. ويتفق الباحث مع **Breheny**، في حالة السياق الحضري للقاهرة الكبرى، حيث أن خصائص المدينة المدمجة موجودة في قلب مدينة القاهرة ومناطق الامتداد بأطراف المدينة.

وفي **Greater Vancouver**، كندا، تمثلت فلسفة السياسة الحضرية في إنشاء مجتمعات أكثر تكاملا، تعمل على زيادة فرص العمل بالأماكن المحيطة بالسكن و الوصول إليها عن طريق وسائل النقل العام. وثمة مثال آخر في "**Portland**"، الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم بتوجيه النمو الحضري إلى سلسلة من المراكز على طول العمود الفقري لنظام السكك الحديدية الخفيفة.

وتعتبر وسائل النقل العام والمركبات الخاصة وسائل نقل حيوية في السياق العمراني الحضري للقاهرة الكبرى. لكن الاستخدام المفرط للمركبات الخاصة هو نتيجة لعدم كفاءة نظام النقل العام بما يكفي لخدمة النسبة الأكبر من سكان الاقليم.

وبمراجعة السياق الحضري للإقليم نجد ان السياسة الحضرية فشلت في ربط التنمية الحضرية في المدن الجديدة بفرص العمل وهذا يخلق قدرا هائلا من التنقل اليومي من المدن الجديدة إلى قلب المدينة القديم. وتثير هذه المناقشة أسئلة حول إجراءات التخطيط الحضري الأساسية التي تتبع عند إعداد الخطط الرئيسية. وتركز حركة التخطيط الحضري الحديثة على التخطيط لفرص العمل والمشاريع الصغيرة باعتبارها مفتاح النجاح في التخطيط الحضري. وقد يكون هذا التحول بين الخطط الرئيسية ومبادرات خطط العمل خطوة إلى الأمام لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى.

7.4. البيئة السياسية والحكم الحضري

وبتحليل الوضع الحضري القائم في القاهرة الكبرى، فيما يتعلق بالتأثيرات السياسية لصنع القرار الحضري وعجز الحكومة المحلية عن خطط التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلي. ومن خلال استعراض الحالات الدولية، كان من الواضح أهمية وجود حكومة محلية قوية فيما يتعلق بالحاجة إلى تحقيق خطط عمل متسقة. وهذا يتعلق بالمؤسسات واللوائح القوية المعتمدة في العالم المتقدم وجزء من العالم النامي، وعلى الرغم من أن **Curitiba** تعتبر مدينة في بلد نامية، إلا أنها نجحت في الحفاظ على مستوى من الاتساق في تنفيذ السياسات الحضرية حتى في أوقات الأزمات والصراع السياسي. هناك عدد من القضايا التي يجب معالجتها داخل الحكومة الحضرية في القاهرة الكبرى لضمان اتخاذ قرارات التخطيط الحضري من قبل المسؤولين القادرين على فصل أنفسهم عن الأجندة السياسية والتركيز على خلق طويلة الأجل للسياسة الحضرية.

7.4.1. التطوير المؤسسي

تشير النماذج الدولية إلى أهمية الجوانب المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث أظهرت الأمثلة الدولية أن أحد مفاتيح تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على المؤسسات. ومن شأن تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة -بما في ذلك القطاع الخاص -أن يتيح لها الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية. فإن برامج التدريب على المستويات المحلية ضرورية لتحسين المهارات واعتماد المعارف التكنولوجية المتقدمة. وتحتاج عملية التخطيط العمراني المصري إلى تنقيح من حيث أدوار شركاء التنمية، وتعزيز دور المنظمات الغير حكومية والمنظمات الخاصة.

7.4.2. بناء القدرات والتنمية

ومن بين التحديات الرئيسية التي يواجها المسؤولون عند تخطيط المجتمعات السكنية وإدارتها، الافتقار إلى أفراد مدربين ومهرة تدريبا كافيا. وفي السياق الحضري للإقليم، وجهت الدولة جهودا كبيرة لتنمية الموارد البشرية من خلال توسيع فرص التعليم المستمر والتدريب أثناء العمل. برامج تدريبية في مجال خطة المستوطنات البشرية لمعالجة المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. في الوقت الحاضر، هناك العديد من مبادرات ونهج تنمية الموارد البشرية مثل:(1) دمج المناهج التحليلية لحل المشكلات، والبحوث في الدورات التدريبية، وإنتاج مواد التدريب المختلفة. (2) التدريب يشمل تزويد الناس بالمعارف والمهارات المهنية اللازمة لبناء مواقف إيجابية تجاه المسؤولية والإنتاجية. (3) الجمع بين التدريب أثناء العمل والمشاريع التجريبية جنبا إلى جنب مع وسائط التدريب التقليدية في فئتها. (4) تطوير وتوسع مؤسسات التدريب. ومن أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة الكبرى ينبغي توسيع نطاق التدريب ليغطي مجالات متعددة مثل صنع القرار في المناطق الحضرية، والأدوات البيئية للتنمية الحضرية، والتخطيط للنقل وإدارة القضايا الاجتماعية.

7.4.3. التحول نحو اللامركزية

والهدف الرئيسي من اللامركزية هو الحد من دور السلطات المركزية في الإدارة الإقليمية عن طريق تسليم السلطة إلى المستوى المحلي. وتشمل اللامركزية إنشاء آليات لضمان تمتع السلطات المحلية بالسلطة والمرونة اللازمتين للاضطلاع بمسؤولياتهما بفعالية. ويشدد على أهمية المشاركة الشعبية في التنفيذ الناجح لخطط التنمية. ولتسهيل اللامركزية، أنشأت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني مركز تخطيطي للقاهرة الكبرى، يعمل بشكل مستقل، ولكن في الواقع العملي، يوصف الوضع بأنه يعتمد على النظام المركزي للهيئة العامة للتخطيط العمراني من حيث صنع القرار. والسؤال المهم هنا هو إلى أي مدى تسمح هذه الآليات بصنع القرار المستقل في المراكز الإقليمية الفرعية للتخطيط العمراني التابعة للهيئة العامة. وفي حالة القاهرة الكبرى، فإن عملية اتخاذ القرارات الحضرية تتداخل مع المصالح السياسية. اللامركزية من حيث اتخاذ القرارات التقنية هي ما يجب على الحكومة أن تعززه في حالة القاهرة الكبرى. وبسبب الطبيعة السياسية للإقليم كأكبر كيان حضري في مصر، فإن الضغوط السياسية ومجموعات السلطة تتداخل دائما مع الاستراتيجية الحضرية الشاملة، مما ساهم في الوضع الحضاري الفوضوي القائم. ومن الأهمية بمكان إعادة النظر في تفكير صانعي القرارات الحكومية فيما يتعلق بالإقليم؛ ومن المهم أيضا اعتبار المدينة كيانا حضريا فريدا له لجنته الخاصة لإعداد وتنفيذ وتقييم السياسة الحضرية للقاهرة الكبرى.

7.5. المشاركة المدنية

تعترف النظريات والأمثلة الدولية بأهمية المشاركة والوعي الاجتماعي كمبادئ أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية وتشجيع مشاركة السلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية. والواقع أنه من أجل تحقيق التعاون الكامل مع مختلف شركاء التنمية المعنيين بالتخطيط، ينبغي أن تبدأ الحكومة الحضرية في مصر بتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية في مختلف الأنشطة الإنمائية، والعمل على إشراك القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية النشطة داخل الحكومة المحلية في القاهرة الكبرى من أجل زيادة الدخل ونوعية الحياة.

7.6. تكامل السياسات الحضرية، والهيئات المستقلة للرصد والتقييم

لا شك أن العمل من خلال استراتيجية شاملة واضحة وشفافة تسترشد بجميع جوانب التخطيط الحضري وتعمل على تطويرها، وتمكن سياسات التخطيط الحضري من للتنفيذ بأقل عدد من العقبات، هذا هو الطريق نحو بناء مجتمع مستدام. ولكن تفتقر السلطات الحضرية المصرية إلى الاستمرارية والشفافية فيما يتعلق باتخاذ القرارات في المناطق الحضرية، مما يجعل تتبع السياسة الحضرية طويلة الأجل مهمة صعبة. ويفتقر هذا النظام حاليا إلى هيئات مستقلة لضمان تقييم سليم غير متحيز، هذا التأكيد على الاستقلالية لهيئات الرصد والتقييم كما في الأمثلة المذكورة سابقا في استعراض الأدبيات. والمثال الأول هو معهد البحوث والتخطيط الحضري في **Curitiba**. وأكد [13] **(Rabinovitch ,1998)** أن الاتحاد قام بدور حاسم في التخطيط الرئيسي ل**Curitiba**، من خلال ضمان الاستمرارية، وهو أمر أساسي لتنفيذ خطة المدينة على المدى الطويل، حتى في ظل الظروف السياسية الصعبة، و المثال الثاني في " **Portland**" بولاية أوريغون، حيث تضمن الدساتير حقوق المجتمع المدني في تقييم ورصد السياسات المستدامة من أجل ضمان تحقيق الأهداف وفقا للمبادئ التوجيهية الاستراتيجية**(Wheeler, 2004)** .

أن ما تحتاجه القاهرة الآن، كخطوة أولى لتعزيز الاستدامة الحضرية، هي لجنة مستقلة، لتطوير ورصد الخطط الحضرية للقاهرة الكبرى (إقليم العاصمة). وتتمثل مسؤولية هذه اللجنة الرئيسية في رصد تقدم سياسات التنمية الحضرية للهيئة العامة للتخطيط العمراني بدلا من الهيئة القائمة لإدارة القاهرة الكبرى التابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني والتي لا تزال تعتمد حاليا عليها في صنع القرار.

ومن أجل التغلب على مشاكل الحدود الإدارية المترابطة للقاهرة حيث تتقاسم حدود المدينة بين ثلاث محافظات مختلفة، فإن المبادرة الأولى هي التأكد من أن اللجنة المستقلة لإدارة التخطيط الحضري للقاهرة الكبرى تمتلك السلطة المؤسسية والتنفيذية لاتخاذ كافة القرارات السيادية الخاصة بتنمية الاقليم، وينبغي أن يختار أعضاء هذه اللجنة من المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمنظمات الغير حكومية.

8. الخلاصة

وقد أصبح ما يعرف بالتخطيط الحضري المستدام محور تركيز رئيسي في تخطيط المدن في معظم البلدان، المتقدمة النمو والنامية. وأشار المؤلفات في هذا النهج إلى أن هناك دعوة إلى الحكومات في جميع أنحاء العالم للاستجابة للقضايا البيئية، ولا سيما داخل المدن، بما في ذلك: "الحاجة إلى تجديد المدن القديمة، أثر تغير المناخ، انبعاثات الكربون، والضغوط لاستيعاب السكان المهاجرين الجدد، واستنزاف الموارد ". كل هذه القضايا ذات صلة بالمناطق الحضرية. واستجابة لذلك، تحاول الحكومات وضع سياسات لمعالجة هذه الشواغل، وكثيرا ما تعتمد استراتيجيات تهدف إلى تحقيق مجتمعات مستدامة (اجتماعية / ثقافية وبيئية واقتصادية).

أن التخطيط الحالي للممارسات الحضرية يتجه نحو إطار أكثر تنسيقا وشمولية في دمج مبادئ الاستدامة في المدن. وخاصة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع استمرار تعبيرات القلق حول البيئة المتدهورة في عام 2016، فإن الكتابات حول هذا الموضوع توفر خلفيات قيمة تؤدي إلى حلول. ويتفق معظم الكتاب على أن المشاكل البيئية هي عامل سببي للنمو الحضري غير المنضبط، القاهرة الكبرى (التي تضم منطقة العاصمة)، على سبيل المثال، تواجه هذه الظاهرة من النمو الكبير المستمر.

والنتيجة هي التوسع الخارجي من أي وقت مضى فضلا عن التوحيد الحضري (متوسطة وعالية الكثافة التنمية). وقد ترجمت أوجه التقدم الرئيسية في تطبيقات الاستدامة في معظم مدن العالم إلى وثائق متصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (في شكل بروتوكولات وأفعال وتقارير). وعادة ما تشير هذه الوثائق إلى مكونات الاستدامة، بما في ذلك مبادئ الاستدامة؛ أهداف الاستدامة؛ ومؤشرات الاستدامة. وقد زادت هذه الوثائق بأعداد، في مجال التطبيق والموضوع منذ أوائل السبعينات. ويتعلق البروتوكول الدولي المركزي، جدول أعمال القرن 21 (الأمم المتحدة 1992) بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهو خطة عمل عالمية لتحقيق الاستدامة. وتحدد الوثيقة الإجراءات الرئيسية للحكومات لتبني استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة من مستوى المدينة إلى مستوى الأحياء. كما وضعت الأمم المتحدة جدول أعمال القرن 21 المحلي (الأمم المتحدة 1993) يمثل آلية لتشجيع زيادة مشاركة السلطات المحلية في تنفيذ برامج جدول أعمال القرن 21. وفي عام 1997، اعتمد برنامج المجتمعات المحلية النموذجي لجدول أعمال القرن 21 (أون 1997). ويساعد هذا البرنامج الحكومة المحلية في تنفيذ برنامج جدول أعمال القرن 21 المحلي.

[13] جوناس رابينوفيتش هو مدير العلاقات الدولية في بلدية كوريتيبا. وهو مهندس معماري حائز على درجة الماجستير في تخطيط التنمية الحضرية (كلية لندن الجامعية)، وعمل في خطة تطوير نظام ميناء النقل الحضري في ريو وفي مدن أخرى مختلفة.

وللنهج على خطى المجتمعات المستدامة التي اعتمدت عمليات التخطيط لجدول أعمال الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة. يكشف البحث عدد من القضايا الحاسمة أو المركزية المتعلقة بمستقبل التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة الكبرى تلخصت فيما يلي:

- من حيث تكامل السياسات الحضرية وتوافق السياسات، تعتمد مسألة تكامل التخطيط الحضري على سياسة حضرية واضحة قادرة على دمج قطاعات مختلفة مثل جوانب النقل والبيئة والاجتماعية والمادية في سياسة متسقة واحدة. وتشير الظروف الحالية إلى صعوبة تحقيق ذلك لأن تنسيق السياسات بين القطاعات المختلفة مفقود في السياسة الحضرية المصرية. وللتغلب على هذه المشكلة، يتعين على الحكومة الحضرية أن تأخذ في الاعتبار مستوى التعاون في مختلف القطاعات (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) من أجل تحقيق النزاهة والاتساق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنقيح السياسة الحضرية على مختلف المستويات المكانية (الوطنية والقطاعية والإقليمية والمحلية) بغية تحديث السياسة العامة مع أهداف التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- دور المؤشرات أمر بالغ الأهمية في عملية التنمية الحضرية المستدامة، وتركز المؤشرات الحالية لالقاهرة الكبرى على مؤشرات الإسكان، في حين أن إهمال الجوانب الأخرى يمكن أن يؤدي إلى ضعف السياسات الحضرية. وستستمر وظيفة المرصد الحضري الوطني في هذا الدور الضعيف ما لم تتم مراجعته وتحديثه إلى دور يقوم بتقييم ورصد أداء القاهرة الكبرى.
- تخطيط استخدامات الأراضي وإدارة النمو في السياق الحضري المصري ضعيف من حيث التكامل مع الجوانب الأخرى مثل النقل والجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتعكس مشاريع التنمية الحضرية الجديدة هذا الافتقار.
- الحاجة الملحة إلى لجنة مستقلة للسياسة الحضرية لالقاهرة الكبرى. وبما أن القاهرة هي أكبر كيان في البلاد، يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 20 مليون نسمة، وتضم 25٪ من مجموع سكان مصر، وتتداخل حدوده الإدارية بين ثلاث محافظات مختلفة (القاهرة والجيزة وقليوبية). وينبغي مواجهة مشكلة النمو الحضري في هذه المناطق من قبل وحدة تخطيطه واحدة لوضع أنظمة التخطيط في المحافظات الثلاث. وهي وحده مسؤولة عن تقديم ورصد السياسة الحضرية لالقاهرة الكبرى لضمان مستوى من السيطرة على النمو الحضري غير القانوني.
- توسع برامج بناء القدرات التي يجري تنفيذها لتمتد إلى مجموعة متنوعة من المواضيع مثل التخطيط البيئي والتنمية الحضرية المستدامة واتخاذ القرارات الحضرية والمشاركة المدنية وقضايا التخطيط التشاركي.
- البحث عن حلول لإدخال نهج تكاملي للتخطيط الحضري والاعتبارات البيئية. ليضمن تكييف الأمثلة الدولية السابق تناولها في السياق العمراني المصري .

المراجع

1. Arnstein, S (1969) A Ladder of Citizen Participation in the USA, Journal of American Institute of Planners, 45: 250-262.
2. Bell, S and Morse, S (2005) Holism and Understanding Sustainability,Systemic Practice and Action Research,, 18(4): 136-140.
3. Barlow, IM (1991) Metropolitan Government, New York: Routledge.
4. Ballater Geddes Project (2004) http: //www. ballaterscotland. com/geddes/geddesexhib04web. odf (accessed in December 2006).
5. Breheny, M and Rookwood, R (1993) Planning the Sustainable Region, in Planning for a Sustainable Environment, Town and Country Planning Association, edited by Blowers, A, London: Earthscan, pp. 150-190.
6. Button, KJ (1992) Transport Regulation and the Environment in Low Income Countries, Utility Policy, 25 (4): 248-257.
7. Cullingworth, JB and Nadin, V (2002) Town and Country Planning in the UK, 13th edition, London: Routledge.
8. Calthorpe, P (2004) The Next American Metropolis, in Sustainable Urban Development Reader, edited by wheeler, M and Beatley, T London:Routledge, pp. 73-81.
9. Clarke, P (2003) Urban Planning and Design, in Sustainable Urban Design,An Environmental Approach, edited by Thomas, R, London: Spon Press, pp:345-376.
10. Camagni, R Capello, R and Nijkamp, N (1998) Towards Sustainable City Policy: an Economy-Environment Technology Nexus, Ecological Economics,24(1): 103-118.
11. Connelly, J and Smith, G (1999) Politics and the Environment from Theory to Practice, London:

Routledge.
12. Davidoff, P (1968) Advocacy Planning, Journal of the American Institute of Planners, 21(4): 314-325.
13. Ewing, R (1997) Is Los Angeles-style Sprawl Desirable, Journal of the American Planning Association, 63(1): 107-127.
14. Fisherman, R (2002) Bourgeois Utopia visions of suburbia, in Readings in Urban Theory, edited by Susan G and Scott C Oxford: Blackwell, pp. 21-31.
15. Gann, D M, Salter, AJ and Whyte, JK (2003) Design Quality Indicators as a tool for thinking, Building Research &lnformation 31(5): 318-333.
16. Haughton, G and Hunter, C (1994) Sustainable Cities, London: Jessica Kingsley Publishers.
17. Hoch, C J, Dalton, LC and Frank, S (2000) The Practice of Local Government Planning, Washington: International City/County Management Association.
18. Healy, P (1997) Collaborative Planning: Shaping Places in Fragmented Societies, Vancouver: University of British Columbia Press.
19. Habitat (2003) The Habitat Agenda Goals and Principles, Commitments and the Global Plan of Action,http: //www. unhabitat. orq/downloads/docs/1176 6455 The Habitat Agenda. Pdf (last accessed April 2007).
20. Innes, JE (1990) Knowledge and Public Policy: the Search for Meaningful Indicators, New Jersey: Transaction Publishers.
21. Kaufmann, D (2000) Governance Matters: From Measurement to Action, Finance and Development, 37(3): 238-143.
22. Lynch, K (1981) A Theory of Good City Form, Cambridge: MIT Press.
23. Mayfield, J (1996) Local Government in Egypt. Cairo, Cairo: The American University of Cairo Press.
24. Majdalani, R (2001) The Governance Paradigm and Urban Development: Breaking New Ground, in Towards an Ethnography of Governance: Urban Spaces and Actors in the Middle East edited by Shami, S, Toronto: University Press.
25. Mackley, C (2001) Sustainable Development, in Sustainable Practices In The Built Environment, edited by Langston, C A, and Ding, K C, Oxford:Butterworth-Heinemann, pp: 15- 24.
26. Masser, I (1981) Comparative planning studies: a critical review, Paper presented at The Urbanisation and Regional Planning in Europe Conference organised by the Regional Studies Association, Newcastle upon Tyne.
27. Nijkamp, P and Opschoor, H (1995) Urban Environmental Sustainability: Critical Issues and Policy Measures in a Third world Context, Urban Policies in Third World Countries, New York: MacMillan.
28. Office of the Deputy Prime Minister (ODPM) (2006) UK Presidency EU Ministerial Informal on Sustainable Communities: Policy Paper, London: ODPM Publications.
29. Roger, R (1998) The Urban Task Force: Towards Urban Renaissance,www. urbantaskforce. orq (last accessed in December 2006).
30. Rabinovitch, J and Leitman, J (1996) Urban Planning In Curitiba, in The Sustainable Urban Development Reader edited by Wheeler, M and Beatley,T, London: Routledge pp: 150-169.
31. Rueschemeyer, D, Stephens, E and Stephens JD (1992) Capitalist Development and Democracy, Chicago: University of Chicago Press.
32. Rodenbeck, M (2000) An Emerging Agenda for Development in the Middle East and North Africa, in Research for Development in the Middle East and North Africa. Ottawa: IDRC Press.
33. Sassen, S (1998) Globalization and its.discontents, New York: The New Press.
34. Stewart, D (1996) Cities in the Desert: the Egyptian New Town Program.Annals of the Association of American Geographers, 86(4): 460-479.
35. Snashall, D (2000) Participation Strategies for Urban Infrastructure: the Australian Experience, in Compact Cities and Sustainable Urban Development edited by Roo, G and Miller, D, London: London: Ashgate, pp: 181-189.
36. Tendler, J (1997) Good Government in the Tropics, Baltimore: John Hopkins University Press.
37. United Nation Development Programme (UNDP) (2014) Cities, People and Poverty; Urban Development Cooperation for the 1990s, New York: UNDP Publication.

38. Whitehand, J and Carr, W (2001) Twentieth-century Suburbs: A Morphological Approach, London: Routledge.
39. Wheeler, S and Beatley, T (2004) The Sustainable Urban DevelopmentReader: Urban Reader series, London: Routledge.
40. Weiss, T (2000) Governance, Good Governance, and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, 21(5): 795-814.